



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع:/2016

قسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أزمة الديون السيادية اليونانية وكيفية التعامل معها من طرف الاتحاد الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- بوركوة عبد المالك

إعداد الطلبة:

- مراكشي سعيدة

- قنيش سميحة



دعاء

الحمد لله الذى هداانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هداانا الله

اللهم أستودعك ما علمتنيه فارده إلي عند حاجتي

إليه ولا تنسينيه يارب العالمين بحق محمد وآله الطاهرين

اللهم إنى أسألك فهم النبيين وحفظ المرسلين والملائكة المقربين

اللهم أجعل سنتنا عامره بذكرك وقلوبنا بخشيتك تخشاك وأسرارنا بطاعتك واعنا

على ذكرك وشكرك إنك على كل شيء قدير.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد
على انجاز هذا العمل

وتذليلا ما واجهنا من صعوبات، نخص بالذكر الأستاذ المشرف بوركوة
عبد المالك الذي لم يبخل علينا

بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذا البحث.

أهداء

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى والدتي العزيرة حفظها الله لي

إلى إخوتي وأخواتي أبدا بمنبع البهجة في بيتنا شيماء وإلى الأخت الكبرى والقذوة

حسنى

إلى الاخوين مثال الصرامة والحكمة هشام وإلى الأخ العطوف زين العابدين

إلى كل الصديقات خاصة حسبية وأمينة

إلى الصديقة الغالية والمميزة والجميلة صاحبة الظل الخفيف
ليلي وبالنسبة عن الكل بكل ما يحمله قلبي من المحبة والوفاء

إلى كل طلبة السنة الثالثة تخصص ادارة مالية دفعة 2016

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

أهدي هذا العمل

سعيدة مراكشي

إهداء

الحمد لله فائق الأنوار، وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد
المختار صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل إليك اولا يا من احمل اسمك بكل فخر، يا من افتقدتك وانا في
امس الحاجة اليك، يا من يرتعش قلبي لذكرك، يا من اودعتني الله، اهديك هذا
الحث ابي رحمك الله واسكنك الفردوس

كذلك سر النجاح والفلاح اومي العزيزة حفظها الله "حبيبة"

إلى أخواتي: نوال، أمينة، صورية

إلى إخوتي: زكرياء، فيصل، الياس

إلى سر سعادتني ورفيق دربي زوجي "أمين" حفظه الله وعائلته

إلى أبناء إخوتي ياسر، دعاء، رتاج، وخاصة الكتكوت الصغير "يحي"

إلى أبناء أخواتي سلين، أمير، سفير، وخاصة

إلى زوجات إخوتي سهام

وبالأخص جميلة لتقديم يد المساعدة

إلى أزواج أخواتي رضوان وبالأخص مراد

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

قنيش سميحة

الفهرس

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأزمة الديون السيادية

- 01..... تمهيد
- 01..... المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية
- 02..... المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
- 06..... المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية
- 09..... المطلب الثالث : أنواع الأزمات المالية و المؤشرات الاقتصادية للآزمات
- 14..... المبحث الثاني :الإطار النظري لازمة الدين السيادي
- 14..... المطلب الأول:مفاهيم حول الدين السيادي
- 16..... المطلب الثاني :مفهوم و نشأة أزمة الدين السيادي
- 17..... المطلب الثالث: آلية معالجة أزمة الديون السيادي
- 19..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : الخلفية الاقتصادية للآزمة الديون السيادية اليونانية

- 21..... تمهيد
- 22..... المبحث الأول:اليونان وانطلاق شرارة أزمة الدين السيادي
- 22..... المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد اليوناني
- 24..... المطلب الثاني: تاريخ اليونان في الاقتصاد الأوروبي
- 26..... المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني
- 29..... المبحث الثاني:الأسباب والتداعيات المحتملة لأزمة الدين السيادي اليوناني
- 30..... المطلب الأول : أزمة الدين السيادي اليوناني
- 34..... المطلب الثاني: أسباب أزمة الدين السيادي اليوناني
- 36..... المطلب الثالث : تداعيات الأزمة السيادية اليونانية
- 37..... المبحث الثاني : تداعيات الأزمة اليونانية على دول الاتحاد الأوروبي
- 42..... خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: سيناريوهات الديون السيادية خطط الإنقاذ

45.....	تمهيد
46.....	المبحث الأول: سيناريوهات الديون السيادية.....
46.....	المطلب الأول: استمرار المعانات من الأزمة.....
47.....	المطلب الثاني : تفكك منطقة اليورو و أوروبا مصغرة
50.....	المطلب الثالث: تشكيل اتحاد مالي كامل
50.....	المبحث الثاني: حلول الأزمة اليونانية السيادية
50.....	المطلب الأول : انسحاب اليونان من منطقة اليورو
54.....	المطلب الثاني : إعادة هيكلة الديون السيادية
57.....	المطلب الثالث: أتباع سياسة التقشف والمساعدات المالية
60.....	خلاصة الفصل الثالث
62.....	<u>الخاتمة العامة</u>
64.....	<u>قائمة المراجع</u>

فهرس قائمة الجداول:

- الجدول رقم (1-1) المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية 12
- الجدول رقم (2-1): التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية 29
- الجدول (3-1) :نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010..... 39
- الجدول (4-1) : الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية إيطاليا (2001.2007) 40

المخلص:

جميع الدول تتعرض لمشاكل وأزماتٍ عدة، وتعمل تلك الدول المتأزمة على الخروج من أزماتها بطرقٍ متعددة؛ لكن حين يتعلق الأمر بأزمة اقتصادية؛ فالجميع أمام الخطر مباشرة، فعندما شارفت الأزمة المالية العالمية على الانتهاء وبدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من آثار الأزمة حتى فوجئنا بأزمة وخيمة أخرى ذات مخاطر كثيرة و هي أزمة الديون السيادية اليونانية

ولقد جاءت هذه الدراسة بهدف:

- تسليط الضوء على أزمة اليونان كونها الأكثر تضررا من بين دول منطقة اليورو .
- الوقوف عند الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أزمة.
- معرفة مدى مطابقة الحلول والإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع اليونان من اجل تحسين الأداء الاقتصادي.

وبعد معالجتنا للموضوع توصلنا إلى نتائج التالية:

- لم تكن هذه المرة الأولى التي تعجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها، إلا إن السبب الرئيسي هو الإنفاق الحكومي العالي والذي يفوق بكثير مستوى الدخل.
- لقد ساعدت دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الولي في التخفيف من حدة الأزمة اليونانية من خلال الدعم المالي الذي قدمه كل منهما على الرغم من أن ميثاق الاتحاد الأوروبي ينص على رفض مبدأ التدخل، إلا أن هذه المساعدات المالية تنص على سياسات تقشفية قد تؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي وتسبب في تراجع معدلات النم الاقتصادي .

المقدمة العامة:

أزمة الديون السيادية اليونانية هي عبارة عن أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى وارتفاع هائل ومبالغ فيه في الديون لدى بعض دول منطقة اليورو أي الدول التي تتعامل باليورو

فقد بدأت معالم الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول منطقة اليورو أو ما يسمى بالاتحاد الأوروبي، عبر بوابة اليونان التي تحولت مع الوقت إلى قنبلة موقوتة قد تفجر تماسك الاتحاد الأوروبي والتي أظهرت المشاكل والتصدعات التي يعيشها الاتحاد الأوروبي في الجانب الاقتصادي، لذلك يواجه الاتحاد الأوروبي مصاعب اقتصادية متنامية، أصبحت تهدد مستقبله الموحدة اليورو، كما أصبحت تهدد تواجد العديد من الدول داخل مجموعة اليورو بسبب العجز المالي الكبير لديها وعدم قدرتها على تسديد ديونها الكبيرة لدى المصارف الأوروبية وغيرها، وكذلك بفعل غياب الثقة أيضا في الأسواق الأوروبية نتيجة الموقف السلبي تجاه اليونان بعدم تقديم أي عون لها. وضعف اقتصادياتها وعدم قدرتها على مواكبة السياسة المالية الداخلية،

ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، وانخفضت أسواق المال الأمريكية والأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس كما قد تمت القضاء على شهية المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة. إضافة إلى انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية

الإشكالية :

لقد وصل تفاقم الديون السيادية لليونان والخلاف الذي تبعه بين زعماء الدول الأعضاء قبل الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان من الإفلاس إلى درجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الاتحاد الأوروبي وتضع أكثر من علامة استفهام حول المصير الذي ستؤول إليه العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

فما مدى تأثير أزمة الديون السيادية اليونانية على منطقة اليورو ؟

وللإجابة على التساؤل وتبسيط مواطن الغموض فيه والإحاطة بالجوانب المختلفة والتي تشكل محاور هذا الموضوع ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما طبيعة أزمة الديون السيادية اليونانية ؟
- 2- ماهي الأسباب التي أدت باليونان إلى الوقوع في أزمة ديون السيادية ؟
- 3- ماهي الحلول المناسبة لخروج اليونان من أزمة الديون السيادية ؟

فرضيات البحث:

1. أزمة الديون السيادية اليونانية تعتبر مرآة عاكسة للممارسات غير الشفاف في الإحصائيات المقدمة من طرف بعض دول منطقة اليورو
2. إن السبب الرئيسي لوقوع اليونان في أزمة ديون سيادية هو عدم تأهلها لانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.
3. من الأفضل لليونان أن تخرج من منطقة اليورو وذلك للحد من خسائر المنطقة.

ميراث اختيار الموضوع:

- إن اختيار لهذا الموضوع ليس من قبل من الصدفة، وإنما يرجع السبب تتخلص فيما يلي:
- حداثة وديناميكية وقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولته.
 - كما تم اختيار اليونان كنموذج للدراسة كونها أصبحت اليوم حديث الوسط الاقتصادي العالمي كظاهرة تؤثر في الأسواق العالمية.
 - بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية السابقة، يمكن إدراج بسبب ذاتي وهو الميل الشخصي لدراسة الموضوع، والقراءة المستمرة والاطلاع الدائم على حقيقة هذه الأزمة الجديدة بالدراسة والتوسع لمعالجة الموضوع.
 - أهداف الدراسة:
 - تسليط الضوء على أزمة اليونان كونها الأكثر تضررا من بين الدول الاتحاد الأوروبي ومعرفة مدى تأثير الأزمة على مصير العملة الموحدة "اليورو".
 - الوقوف عند الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وقوع الأزمة وتحليلها.
 - قد تفيد هذه الدراسة في معرفة مطابقة الحلول والإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع اليونان من أجل تحسين الأداء الاقتصادي .
 - منهج الدراسة :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج في معالجاتها للوقائع والبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة منها: كتب، مجلات، بحوث

متخصصة، بالإضافة إلى معلومات الم ستخرجه من شبكة الانترنت والتقارير المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية المالية المتخصصة مثل البنك المركزي الأوروبي النقد الدولي .

- المنهج الوصفي : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات حول الظاهرة-الأزمة-ووصفها للوصول إلى الأسباب الحقيقية العوامل التي تتحكم فيها، وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.
- المنهج التاريخي: هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وقد اعتمدنا على المنهج لدراسة التطور التاريخي والمسار الزمني للأزمة وتاريخ انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي، كذلك تتبع خطوات الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وتبني اليونان للعملة الأوروبية الموحدة.
- المنهج التحليلي: يقوم على اقتراح الحلول و سيناريوهات لخروج اليونان من أزمة الديون السيادية (الفصل الثالث)

هيكل الدراسة:

ثم تقسيم محتوى البحث إلى ثلاث فصول رئيسية، تناول الفصل الأول باستخدام مزيج من المنهج الوصفي والتاريخي بعنوان الايطار المفاهيمي لازمة الديون السيادية مقسم إلى مبحثين الأول أيطار نظريا الأزمات المالية بشكل عام مفهومها أسبابها ومؤشراتها وأنواع الأزمات. أما المبحث الثاني فقد تناول الايطار المفاهيمي للديون السيادية تعريف بأزمة الدين السيادي ونشأتها والحلول لهذا النوع من الأزمات

أما الفصل الثاني بعنوان " الخلفية الاقتصادية لازمة الدين السيادي اليوناني " فلقد قسم إلى مبحثين الأول يتضمن بداية انطلاق شرارة أزمة اليونان والثاني المؤشرات والتداعيات المحتملة لحل أزمة الديون السيادية أما الفصل الثالث جاء بعنوان سيناريوهات حل أزمة الدين السيادي وخطط الإنقاذ يتضمن مبحثين الأول تناول ثلاث سيناريوهات مستقبلية لازمة اليونان والثاني الحلول والخطط المالية لانقاذ أزمة الدين السيادي.

**الفصل الأول: الإطار
المفاهيمي لأزمة الديون
السيادية**

تمهيد:

شكل تكرار الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام لدى مختلف الاقتصاديين و المنظرين مع اختلاف أفكارهم، لكن أثارها السلبية كانت حادة و خطيرة و هددت الاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول المعنية و بالأخص النظام المالي، و الذي ينعكس على السلوك الاقتصادي الكلي أو الجزئي. و لعل تتبع الأزمات المالية السابقة يفيد في معرفة أسبابها و مسبباتها و دور الحكومات في علاج أثارها، و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الأزمات المالية التي مرت بها مختلف الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة، و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحث الأول: الإطار النظري للازمات المالية. المبحث الثاني : مفاهيم حول الديون السيادية .

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

تعد الأزمة مفهوما قديما جدا، فمصطلح الأزمة تاريخيا يرجع إلى الطب الإغريقي لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة و الموت تحمل تغييرا جوهريا و مفاجئا و تستند على قرارات حاسما يؤثر في مجرى الأحداث و يكون عنصر الوقت أساسيا في فعالية القرار لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب " أزمة قلبية" في حين لا يطبق مصطلح أزمة على أمراض أشد خطورة.¹

وعليه فان الأزمة هي حالة من الصعوبة المفاجئة التي تعطل سير العمل و تعمل على أرباك الخطط و الاستراتيجيات و طرق التنفيذ تؤدي إلى استنفار كامل و تام من اجل التخفيف من حدتها أو التخلص من آثارها السلبية.²

وقد تطرق الكثير من الباحثين تحديد مفهوم الأزمات المالية بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملة الإنتاجية مثل الآلات و المعدات و البانية و أما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس مال مادي و للمخزون السلعي. مثل الأسهم و حسابات الادخار و أنها حقوق ملكية للأصول المالية ، و هذه تسمى مشتقات مالية و منها العقود المستقبلية فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة ، فان ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.³ و قد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم ، أو في عملة دولة ما أو في سوق العفارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

كذلك تعرف الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية أو مجموعة دول و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل و الثروات فيما يبين الأسواق المالية الدولية.

كما يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، الطلب على القروض ، أسعار الأسهم و السندات و كذلك حجم الودائع المصرفية ، هذا الاختلاف في تدهر الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.⁴

¹ إيثار عبد الهادي. إستراتيجية إدارة الأزمات ، تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي ، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية كلية الإدارة و الاقتصاد . قسم الإدارة الصناعية . جامعة بغداد . المجلد 17 العدد 64 كانون الأول 2011 ص 49.

² محمود جاد الله . إدارة الأزمات . دار أسامة للنشر و التوزيع . عمان 2010 ص 09.

³ السيد متولي عبد القادر. الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير. دار الفكر. عمان. 2010. ص 317

⁴ علي فلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، تداعياتها و سبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الفرص، الأفق، جامعة الزرقاء الخاصة. عمان. يومي 10-11 نوفمبر 2009 ص 7

كما يقصد بالأزمة المالية حدوث انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ناتج عن عدم وجود تفاعل و انسجام بين سياستين المالية و النقدية و سياسات الاستثمار بالأمر الذي ينجز عنه حدوث فوضى اقتصادية و يتسبب في إفلاس العديد من البنوك و الشركات الخاصة بالتأمين و الوساطة و يتولد ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.¹

و من خلال هذا التعريف يتبين أن الأزمة التي تقترن بالانخفاض الحاد و السريع للكميات و الأسعار التي تقاس بها الأنشطة المالية و تتميز بسلوك يقوم على محاولة التخلي على الأصول المالية حيث يصبح كل المتعاملون يسعون فجأة و في نفس الوقت بتبديل ممتلكاتهم بأدوات أخرى تسمح لهم بالقدرة على التفاوض و استبدالها بدون أي قيد ولأجل ، و يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة بدون أخطار في رأس المال .

إن ما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة و غير متوقعة نظرا للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى القطر و يرافقها توسع مفرط و سريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة اتجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي لحدوث موجة من التدفقات إلى الخارج.²

كما هناك تعريف آخر للأزمة المالية حيث تتحدر الكلمة الفرنسية " crise " (الأزمة) من اللاتينية التي تتحدر بدورها من اليونانية و تكتب عادة " kriss " وفق الحروف اللاتينية و حسب قاموس Le Robert Historique ظهرت الأزمة في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر الميلادي.

و يظهر هذا العرض التاريخي الموجز .قبل دخول علم الاقتصاد إلى الجامعة أن كلمة الأزمة استخدمت في الأدبيات الفرنسية بداية في الكتابات الطبية ثم انتقلت إلى مجالات أخرى منها الأخلاق و علم النفس، و السياسة ، و الاقتصاد و خاصة في المجالات المالية و التجارية . و الصناعية و الزراعية، على الرغم من تداول مفهوم الأزمة في الوسط الأكاديمي إلا أنه لا يعرف في أغلب الأحيان .

وبعد التتبع و الاستقراء تبين لنا أن لمفهوم الأزمة العديد من المعاني لعل من أبرزها ما يلي :

- تغير عنيف يظهر على حالة صحية جيدة في الظاهر .

- تفاقم مفاجئ لحالة مرضية.

- إضراب و عائق مؤقت.

¹E.Barthalon grises financières un parorans des explication i rèvee problèmes économique N 2595 : 16 décembre 1998.P1.

²محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان - زيتون أبي سمراء، لبنان، يومي 13-

14مارس 2004 ص 2

- نزاع.

- اختلال التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و الذي يتميز بتراجع الطلب و الإفلاس و البطالة.

- نقص أو قلة في شيء كالقول بأزمة العقار و أزمة السكن.

الأزمة المالية عبارة عن محطات تم بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي ، و هي مؤشر على هشاشة و سوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذلك و بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية ، فان معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلال عميقا و اضطرابا حادا و مفاجئا في بعض التوازنات المالية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها و تعتبر عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية ، مثل حجم الإصدارات و أسعار الأسهم ، السندات و قيمة القروض و الودائع المصرفية ، و أسعار الصرف ، و يمتد أثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى ، و يتم استعمال مصطلح الدورة الاقتصادية أحيانا للدلالة على الأزمة بالرغم من وجود فرق بينهما ، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في لحظة معينة أو مكان ما ، في حين تتسم الدورة الاقتصادية بانتظام حصولها فترات متعاقبة.¹

يعرف فريدريك مشكلان **Fredrik Mishkan** الأزمة المالية فيقول " الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال، و الذي يكون فيه سوء الاختيار و المخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية.²

وعما لا يوجد تعريف أو مفهوم للأزمة المالية ، لكن من التعاريف المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد الآثار إلى قطاعات أخرى .

¹ Beitone Alain et autres. Dictionnaire des sciences économiques Armand colin – paris -2007 edition pp 125-126

² عبد المجيد قدي - الأزمة و تداعياتها العالمية. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد السادس و الأربعون - ربيع 2009 - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة. ص 08.

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية

في دراسة دولية معمقة شملت (102 أزمة مالية) لعشرين دولة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها إن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمة المالية و أزمات مصرفية و التي بدورها أدت إلى أزمة عملات ، نظرا للعلاقات السيئة بين الأزمة المصرفية و أزمة العملات ، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني .

كما يمكن إرجاع أسباب الأزمة المالية إلى:¹

1. نقص الشفافية :

يقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات و المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .²

2. التوسع الكبير في الإقراض و انهيار أسعار الأصول:

هناك ثلاث أدلة تحقق صحة هذه المقولة أن كلا من التزايد الكبير في عملية إقراض البنوك و انهيار أسعار الأصول المالية كانت لمادة الأزمات المصرفية ، كما أن الاقتصاديات الناشئة و التي كانت أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين اكبر الاقتصاديات التي شهدت نمو كبيرا في قطاعاتها التجارية و المصرفية .و أخيرا فان جزء كبيرا من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينات يمكن اعتبارها من العوامل التي بين عليها تفاعل أكثر من اللازم حول آثار سياسية الإصلاح الاقتصادية التي قامت بها الدول المضيفة

3. اضطرابات القطاع المالي :

شكل انهيار أسواق الأوراق المالية و التوسع في منح الائتمان و تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القائم المشترك لدي سبق حدوث الأزمات و شهد القطاع المالي توسعا كبيرا .ترافق مع الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التحرر المالي ير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق و سياسات الكبح المالي .بما في ذلك ضغط لاقتراض و صغر حجم ودور القطاع المالي و ضعف في الاقتصاد وكانت معظم الدول من عدم التهيئة الخافية القطاع المالي و ضعف واضح في الإطارات المؤسسية و القانونية التنظيمية .

وأدت التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد الحكومي و الصناعي أو التجاري ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية شهدت الدول حصول انتعاش كبير في منح القروض ولم تقتصر هذه الظاهرة

¹ عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدولي النشر عان 1999 ص 200

² عرفان الحسين، الاقتصاد السياسي لازمة أسواق المال الدولية .مجلة المال و الصناعة الصادرة عن بنك الكويت الصناعي العدد 25-2007

على الدول النامية فحسب بل شعلة كذلك الدول الصناعية مثل فلند أو النرويج و السويد و اليابان و أمريكا.¹

4. ضعف النظم المحاسبية و الإفصاح و الإطارات القانونية:

إذا كان الإطار الذي تحمل فيه البنوك ضعيفا أو هشاً سيؤثر سلباً على أداء البنوك و يرى معظم المحليين أن النظم المحاسبية المنفية و إجراءات المتبعة و إجراءات الإفصاح المالي و كذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق و ممارسة الشرف الفعال على البنوك و أوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية و لا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة البنوك إدارة و تنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة و الموضوعية حول المقدرة الائتمانية للعملاء و المقترضين . و إذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد و بطئ الإجراءات و طولها سوء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك و ارتفاع تكاليف الاقتراض كما أن العديد من الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من ضعف النظم و الإجراءات المحاسبية المتبعة و درجة الإفصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية.²

5. سياسات سعر الصرف :

نلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة السعر الصرف الثابت كانت اكر عرضة للصدمات الخارجية . ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة سيولة و تمخض عن السلطات السيولة ظهور العجز في ميزان المدفوعات و من ثم نقص في عرض النقود و ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزيد من الضغوط.

تفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المالي ، و في المقابل و عند انتهاء سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة و زيادة في الأسعار المحلية ، ما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول و خصوم المصرف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.³ كم أن العديد من التحليلات الاقتصادية انتهت بصدد تفسير الأزمات إلى إرجاعها كما يلي:⁴

¹ بريش عبد القادر . طرشي محمد ، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية . أزمة الرهن العقاري. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المصرفية ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . المركز الجامعي بخميس مليانة يومي 6 و 5 ماي 2009. ص 9 . 10 .
² زايدي عبد السلام .مقران يزيد . الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية . الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المصرفية . معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . المركز الجامعي بخميس مليانة 6 و 5 ماي 2009 . ص 10 .
³ بريش عبد القادر . طرشي محمد مرجع سابق ص 12
⁴ أحمد غنيم الأزمات المصرفية و المالية (الأسباب ، النتائج، العلاج) دون ذكر بلد و سنة النشر ص 12 .

- عدم الاستقرار في سوق الإقراض الدولي و عدم استقرار الأسواق المالية .
- تغيرات غير متوقعة في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي ، سوء الإدارة الاقتصادية، تزايد أعباء الخدمة ، الدين.

المطلب الثالث : أنواع الأزمات المالية و المؤشرات الاقتصادية للازمات

أولاً: أنواع الأزمات المالية:

1. الأزمة المصرفية:

تحدث هذه الأزمة عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في الطلب على سحب الودائع بما أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض و التشغيل و يحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع في عمليات الإقراض و التشغيل و يحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة و يواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية و عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ و التزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع و التي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك و عندما تتفاقم هذه الأزمة و تمتد إلى البنوك الأخرى فان هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية و ليس ضروريا أن تكون أزمة سيولة و قد تكون أزمة ائتمان و تحدث هذه الأزمة عندما تمتنع البنوك عن إعطاء القروض و منها إلى الزبائن رغم توافر الودائع لديها خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب و بالتالي تحدث أزمة في الإقراض.¹

2. أزمة العملة و أسعار الصرف:

و هي أيضا بأزمة ميزان المدفوعات تعرف أيضا بأنها الوضع الذي تؤدي إليه من قبل المضاربين على العملة المحلية إلى استنزاف مستمر و متواصل للاحتياطيات من العملة الأجنبية أو حدوث تخفيض حاد في قيمة العملة المحلية إذا نجحت المضاربة.

و هناك أزمة عملة عندما يحدث ارتفاع كبير في سعر الصرف الأجنبي و إجبار السلطة النقدية على التدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف أو عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهنتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة كما إن اتخاذ السلطات النقدية قرار بتخفيض السعر للعملة نتيجة عمليات المضاربة يؤدي إلى أزمة وبالتالي انهيار سعر تلك العملة كما حدث في تايلاند و كان السبب في اندلاع أزمة شرق آسيا عام 1997.²

3. أزمة الديون :

تحدث هذه الأزمة عند توقف المقترض عند السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة. تحدث أزمة الدين الخارجي عند وجود أحد الدول في موقف يعجز عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء كانت السيادية أو الخاصة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري أو دين سيادي كما أن عدم قدرة

¹ عبد المطلب عبد المجيد . الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية . الدار الجامعية الإسكندرية 2009 ص

القطاع العام بالوفاء بالتزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأسمال الخاص إلى الداخل و بالتالي إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

4. أزمة الأسواق المالية :

تحدث هذه الأزمة نتيجة ارتفاع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع سعره، و ليس بسبب قدرة هذا الأصل هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع تلك الأصول فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى و بالتالي فان عدوى انتقال الأزمة المالية في الأسواق الحالية تتم من خلال قناة الأسعار هي تغيير أسعار الأصول المالية و هذه العدوى تعرف كذلك بكرة الثلج فهي تنتقل من متعامل أو مؤسسته مالية إلى أخرى بفعل انفتاح الأسواق و عولمتها و تأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا علميا و خطورة الأزمة النظامية تكمن في صعوبة معالجتها بالطرق التقليدية المعروفة لكونها تحمل خطرا كليا . غير قابل للتحويل أو التنويع.¹

5. الأزمات المالية المزبوجة :

ظهرت هذه الأزمة بعد الحرب العالمية الثانية فهي عبارة عن تركيبة من الأزمات المصرفية، و تظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة. ضد العملة الوطنية و موجة من الإفلاس و الضعف في البنوك ، مع شك و حذر بخصوص استقرار أسعار الصرف و كذلك الشك بخصوص سيولة و ملائمة الوسطاء الماليين و التي لها تأثير متبادل و رجعي الواحدة على الأخرى.²

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية للازمات المالية :

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حوادث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني ، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، و من ثم إمكانية تجنب الأزمة ففي الحقيقية هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات ، و المنهج الشائع للاستخدام هو بناء للنظام

¹ Sylvie Courreges : gestions de la banques : du dagusitic a stategie 4 eme edition paris 2005 P36

² Robert Boyer Mario dehove dominique plihon les crises financiées Ed la documentation francais paris 2004 P.P-26-27.

المبكر و يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.¹

ويمكن تصنيف هذه المؤشرات التي تعرض الدولة لآزمات و صدمات في سوق الأوراق المالية و الأسهم أو تعرضها للآزمة في العملات من خلال التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين أو الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب الذي نجعله عرضة لان يفقد المستثمرين الثقة فيه (الجدول رقم 1.1)

¹زبيدي عبد السلام- مقران يزيد – الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية دراسة حالة:(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر) – ملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.المركز الجامعي خميس مليانة يومي 5 و 6 ماي 2009.ص 10

الجدول رقم (1.1) المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية:

الخصائص الهيكلية أو البنوية	التطور في الاقتصاد الكلي
<ul style="list-style-type: none"> - نظام نمو معدلات التبادل - إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات - قطاع التصدير أكثر تركيزا - ارتفاع معدل التغيير الديون الخارجية - ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل - تحرر سوق المال الحديث - إطار ضعيف للإشراف على الأموال و تنظيمها - أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية - انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم - سيطرة بعض المؤسسات إلى الأسهم - سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم - الرقابة على دخول السوق و الخروج منه 	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع معدل التضخم - نمو سريع في التدفق النقدي - انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات - عجز مالي متزايد - ارتفاع معدل التبادل بالسبة الاتجاه السائد - النمو السريع في الاعتماد المالية المحلية لنسبة - مئوية من الناتج القومي الإجمالي - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض - ارتفاع نسبة العجز في المؤسسات الحسابات الجارية - كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي - نمو الديون الخارجية و زيادة الديون العملات الأجنبية - انخفاض احتياطي العالمي - انخفاض النمو الاقتصادي العالمي - انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي - ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية - و ارتفاع معدل البطالة

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشراوي : العولمة المالية و إمكانات التحكم (حدوث الأزمات المالية)

دار الفكر الجامعي - مصر - ص 39

فإذا أنشأت الأزمات نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكومية مع مرور الوقت فإن كلا من نوعي المؤشرات يجب أن يساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة و لكن لان المؤشرات الهيكلية من المحتمل أن تكون بطيئة في التغيير فان التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مفيدة إلى حد في إمكانية التنبؤ بالمدة التي ستحدث فيها الأزمة ورغم إن هذه العوامل الهيكلية تجعل من السهل تحديد البلدان التي يرجع أن تمر بأزمة مالية في نهاية الأمر. فإنها لا تقدم سوى دلائل ضئيلة فيها يتعلق بمسألة الموعد التي تقع فيه الأزمة وفي ظل ظروف ملائمة يمكن لبلد لا يملك سوى ترتيبات مؤسسية ضعيفة أن يمضي في طريقة لوقت طويل بدون مصائب يواجهها . فير انه عندما تتدهور البيئة الاقتصادية يمكن أن تنشأ أزمة بسرعة كبيرة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لازمة الدين السيادي

شاع في الفترة الأخيرة مصطلح الديون السيادية بصورة كبيرة خصوصا مع تعرض اليونان لمخاطر التوقف عن سداد التزاماتها نحو دينها السيادي، وبدأنا نقرا العبارة بشكل شبه يومي في الصحف و نسمعها في محطات الإذاعة نشاهدها على محطات التلفاز، أنها ببساطة أشهر عبارة اقتصادية هذه الأيام، فما هي هذه الديون، وكيف تنشأ أزمة هذه الديون و كيف يمكن معالجتها وهذا ما يتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفاهيم حول الدين السيادي

يعتبر مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حاليا في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت بعض إذا لم يكن اغلب الدول منها، وهذه تربط بشكل مبالغ مع السياسة المالية وبشكل اخص الموازنة السنوية أي العلاقة الكائنة بين (الإيرادات الكلية) و(التدفقات الجمالية)، ومصطلح الدون بكل عام يعبر عن إجمالي الديون المرتبة على دولة ما في هذه اللحظة ما، والأسباب الكامنة وراء ذلك هو إما أن تفترض الدولة من مواطنيها وفي هذه الحالة يدعى إجمالي الدين (الدين الداخلي) أو نلجأ إلى الاستدانة من الخارج و (الدين الخارجي) وهذا النوع من الدين يدعى (الدين السيادي)

أي إجمالي الديون الخارجية على دولة ما لحظة ما و تكون مقيمة بعملات أخرى و ليس بعملةها الوطنية.

ويتم اللجوء إلى هذه الديون عندما لا تستطيع الدولة من مقابلة نفقاتها بإرادتها او سداد ديونها الخارجية أو الفوائد المترتبة عليها أو لبناء مشاريع مستقبلية لا قدرة مالية للدولة حاليا يتحمل نفقاتها، أو بسبب زيادة استهلاكه

عن إنتاجها الخارجي وهذه الديون تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال إقبال كاهله بسداد الدين وخدمة فوائد التراكمية، ولذلك فان الكثير من الاقتصاديين يعتبر أن هذه الديون هي إساءة للأجيال القادمة لأنها ستقلل من الدخل المتاح لهم مستقبلا، وبالتالي سيقفل من استهلاك و الاستثمار المستقبلي لهذه الأجيال.¹

¹حيان سلمان، جريدة الثورة، يومية سياسة الصادرة يوم 08/08/2011

على الموقع الإلكتروني: 30437289120110807225903: file Name: http://hwra.alwehda.gor.sp/kuttb.a.asp

شوهده يوم: 2016/01/28

هذه التفرقة بين الدين المحلي والدين الخارجي تعد امرا مهما ذلك ان مشكلة الدين الخارجي هي ان مدفوعات خدمة هذا تذهب الى خارج الدولة وتعد بالتالي تسربا من التدفق الدائري للتدخل في الدولة، وتختلف نسبة الدين المحلي الى الاجمالي الدين العام بصورة واضحة بين دولة و اخرى، على سبيل المثال، فان اكثر من 80% من الدين السيادي اليوناني مملوك بواسطة الجانب بينما لا تريد الملكية الاجنبية في الدين الايطالي عن 20%.

المطلب الثاني: مفهوم و نشأة أزمة الدين السيادي

أولاً: مفهوم أزمة الدين السيادي

يقصد بأزمة الدين السيادة فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملة الأجنبية لعدم قدراتها على تدبير العملات اللازمة لمداد التزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، و يجدر الإشارة إلى انه معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في مداد التزامها نمو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في الاقتراض من التدهور

وذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، ويؤدي إلى فقدان المستثمرين في أسواق الدولية الثقة في الحكومة هذه الدولة، وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سندات في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضاً إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة و الذين لا يحملون هذه السندات، وعلى سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذين لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين، مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة، ومن حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء العملة الأرجنتينية¹

ثانياً : نشأة أزمة الديون السيادية

تواجه الحكومة أزمة دين سيادي إذا أساءت تغيير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، فإذا تمت المغالاة في تغيير هذه التدفقات بما قد توحى للحكومة بتمكنها من الحصول على النقد الأجنبي لهذه الدولة بالشكل الذي يؤدي إلى تعرض مجمع النقد الأجنبي فيها (أرصدة النقد الأجنبي التي تملكها الحكومة لدى البنك المركزي) العجز عن الوفاء بكافة الاحتياطات الأزمة للدولة على العملات الأجنبية، ومن ثم فإن أخذ الحيطة من جانب الحكومات في هيكل ديونها بالعملات الأجنبية من الناحية الزمنية بالشكل الذي يضمنها من استقاء متطلبات خدمة هذه الديون وفي الموالي المحددة و بقدر كبير من الثقة بعد امرأ ضروري حتى لا تقع الدولة في أزمة ديون سيادية .

تنشأ مشكلة الديون السيادية نتيجة للعوامل التالية:

- محاولات الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية، الأمم الذي يؤدي إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى الدين عام على الدول
- برامج التحفيز المالي التي تطبقها دول العالم المختلفة الحيلولة دون انتشار الكساد ومحاوله الخروج منه على النحو السريع.

¹ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A

- تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف مستويات النشاط الاقتصادي
- ارتفاع معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما يغري الدول المدينة على الإفراط في اقتراض ما نحتاج إليه بمعدلات فائدة متدنية، على الأقل في المراحل الأولى للأزمة.

المطلب الثالث: آلية معالجة أزمة الديون السيادية

لا توجد محددة تتحكم في عملية إفلاس الدول، مثلها الحال هنا بنسبة للشركات التي غالباً ما تجبر على ملا استمارة إفلاس، لكي يتخذ بعد ذلك الإجراءات القانونية اللازمة لتصفية الشركة، إما بالنسبة للدول التي تقع في أزمة ديون سيادية فإنها غالباً ما تلجأ لمحاولة تدبير العملات الأجنبية من خلال طرقها الخاصة أولاً، فإذا فشلت فإنها إما أن تلجأ للمؤسسات غير الرسمية مثل نادي باريس club de paris وهو مؤسسة غير رسمية تتمثل تجمع الدائنين من الدول الغنية في العالم، الذي أنشئ في عام 1965 نتيجة المحادثات التي تمت في باريس بين حكومة الأرجنتين و دائنيها و يتولى السيادي مهمة إعادة هيكلة الديون السيادية للدول أو تخفيض أعباء بعض الديون أو حتى إلغاء بعض هذه الديون السيادية مثلاً حدث عندما قام النادي بإلغاء بعض العراق في 2004 وغالباً ما تستند قرارات النادي إلى توصية من صندوق النقد الدولي .¹

قد تلجأ الدولة إلى المؤسسات الرسمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي طالبة المساعدة في سداد ديونها، فيقوم الصندوق بتقسيم أوضاع الدولة، فإذا كان التوقف عن سداد راجعاً لظروف طارئة، على سبيل المثال انخفاض أسعار صادرات هذه الدولة، فإنه يعقد معها ما يسمى باتفاق المساندة Standbys والذي بمقتضاه يتم منح الدولة تسهيلات نقدية بالعملات الأجنبية في صورة نسبة محددة من حصتها لدى الصندوق (على صورة شرائح) دون إن تفرض على الدولة إجراءات لتصحيح هيكلها الآن والمالي إما إذا كان التوقف عن السداد يعود إلى مشكلة هيكلية مرتبطة بضعف هيكل إجراءات الدولة أو سوء عملية تسعير السلع و الخدمات العامة، أو عدم مناسبة عملية تقسيم المساعدة للدولة (بما فيها تلك فيها سيقدمها نادي باريس بالطبع) بضرورة إتباع الدولة لبرامج إصلاح هيكلية يتضمن مجموعة من الإجراءات المقترح ان تبعتها الدولة حتى تستطيع إصلاح هيكل ميزانيتها العامة و تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها

¹ محمد إبراهيم السقاء، الديون السيادية "قنبلة موقوتة" تهدد الاقتصاد العالمي مقال على الموقع الالكتروني.

http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=7273:-1-

&catid=232:economy-dev&Itemid=315r شوهد يوم 2016-01-15

وتحسين قدرتها على الاقتراض و السداد في المستقبل¹

أما من الناحية النظرية هناك ثلاثة طرق لتخفيض عن الدين الحكومي تتمثل في:

- التعديل المالي :ويقصد به بالتعديل المالي محاولة الدولة تعديل هيكل النفقات أو الإيرادات، بهدف تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بهدف ضمان استدامة الدين العام، من خلال التأكد من تخفيض فرائض في الميزانية العامة للدولة التي يمكن أن تساعد على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو على الأقل تخفيضها.
- خلق التضخم : وذلك من خلال لجوء الدولة إلى لتمويل التضخم أي زيادة عرض النقود التي تستخدم في خدمة الدين العام وهو ما يمكن الدولة من التخلص من لجانب من عبء الدين من خلال زيادة العرض النقود من الناحية و تخفيف عبء الدين من خلال تخفيف من الحدة الشرائية في المستقبل من ناحية أخرى.
- إعلان التوقف عن السداد والذي يعطى ضمن الإعلان عن إفلاس الدولة، وذلك تمهيد لإعادة هيكلة الدين السيادي لتلك الدولة، والتي تشمل عدد إجراءات منها شطب جزء من الدين أو إعادة السداد أو من خلال خفض معدلات الفائدة على تلك الديون.²

¹ <http://www.borsat.Com./VB/t153805.html>. شوهد يوم 2015-12-23

² http://www.alept.com/2011/03/04/article_511039. شوهد يوم 2016/01/01

خلاصة الفصل الأول

لقد رافقت الأزمات المالية للاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية و لكنها تتباين في حدتها ومداها بين أزمة و أخرى, بحسب الظروف المؤسسة والهيكلية التي واجهت هذه الدول, ومع ذلك فقد دفعت الكثير من العلماء الاقتصاد الرأسمالي إلى دراسة هذه الأزمات ومعرفة أسبابها والحلول اللازمة للخروج منها وتجاوزت إذا تعرضت مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة و الناشئة حتى الدول النامية إلى أزمات مالية جديدة, اختلفت في الأسباب والحلول حسب الأنظمة النقدية والمالية المتبعة في تلك الدول لنظم الصرف غير الملائمة للأوضاع الاقتصادية وسياسات الإنفاق الحكومي.

وقد بين مختلف الأزمات المالية التي مست اقتصاديات هذه الدول أن أزمة سعر أكثر تكرار من الأزمات الأخرى, حيث تتضمن انخفاض حادا في القيمة الاسمية للعملة الوظيفية, وهبوطا في الاحتياطات الدولية, واحتمال تخلي البلد عن النظم الصرف غير الملائمة لأوضاعه الاقتصادية والمالية , أما الأزمة المصرفية فتشير إلى حدوث تسرب كبير للودائع عبر الجهاز المصرفي و ينبع أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية موجودات البنوك وارتفاع حجم الديون المتغيرة والنقليد في أسعار الأصول وفشل المنشآت الصناعية والتجارية في تسديد ديونها للقطاع المصرفي ولقد تسارعت الأزمات المالية الحالية من سابق في ظل عولمة الأسواق المالية وحدث تدفق مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من بلدان الأزمة إضافة إلى عوامل الاختلال على الصعيد الكلي والجزئي و التشوهات في القطاع المالي وضعفه وعدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: الخلفية
الإقتصادية لأزمة الديون
السيادية اليونانية

تمهيد:

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية اليونان منذرة ومهددة بنقويض تجربة فريدة كان من المؤهل أن تتوع بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي "اليورو" فقد تنتج عن الأزمة العالمية ركود في الاتحاد الأوروبي، ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز تتم بالاستدانة الخارجية، وهو ما نتج من تباطؤ النمو فالعجز عن السداد الديون السيادية التي انتشرت إلى باقي دول منطقة اليورو، وإيرلندا، البرتغال، إسبانيا، والتي تزايدت حدتها حتى وصلت داخل الاتحاد الأوروبي، وتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو سيؤثر على استقرار النظام المالي العالمي بما فيها الدول النامية.

المبحث الأول: اليونان وانطلاق شرارة أزمة الدين السيادي

كما نشأت الأزمة المالية العالمية من أزمة الائتمان وعصفت بالبنوك والمصارف الأجنبية (البنوك الأمريكية تحديداً) فقد أنشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية، بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من المنطقة و اليورو، وهي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي مال بنت أن امتد إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي تتميز بالضعف، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد اليوناني

تقع اليونان ضمن منطقة البلقان الجنوبي في جنوب شرق أوروبا، وظلت لفترة طويلة تمثل احد البلدان الأوروبية الأساسية، واستطاعت إحراز مكانة اقتصادية عالمية مرموقة وتمثل اليونان فاعلا في كبرى المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. تبلغ مساحة اليونان 13190 كم²، ويبلغ عدد السكان 11.4 مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فيبلغ في حده الأعلى 141 مليار دولار وفي حده الأدنى 119.2 مليار دولار، وعلى الأساس يبلغ دخل الفرد السنوي نحو 30681 دولار¹

وتعتبر اليونان البلد الرائد في عالم البحر الأبيض المتوسط والتي تعود حضارتها إلى الألفية الثانية قبل المسيح، وهي أول من قدم لقارة أوروبا الشعراء المؤرخين والفلاسفة، تقع في أقصى جنوب شرق أوروبا ويعتبر بوابة آسيا واحد بوابات إفريقيا وهي بذلك تقرب القارتين لبعضهما.²

دمر الاقتصاد اليوناني بالكامل خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والحرب الإقليمية (1946-1949) ومازال الاقتصاد ضعيفا مقارنة بدول أوروبا الغربية لكنه تطور كثيرا منذ الخمسينات بسبب برامج الحكومة، والمساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية والتجارة مع دول الشرق الأوسط وأعضاء الاتحاد الأوروبي.

كما أن اليونان من أسرع الدول نموا في المنطقة اليورو منذ سنة 2000 وهي السنة التي سبقت إدخال العملة الموحدة، سنة 2007 عند اندلاع أزمة الرهن العقاري، وكانت اليونان أول من غاص في الأزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث ساعد الارتفاع السنوي المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 إلى 2007) على نسيان حالات العجز الهيكلي في أثينا.

¹ رمزي محمود. الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2012، ص 155

واستند النموذج الاجتماعي الذي اعتمده اليونان بعد سقوط الديكتاتورية العسكرية في 1974 على الإنفاق العام السخي مع وجود قطاع عام كبيرا حيث كان يساهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي الجمهورية كما أن اليونان حوالي 800.000 موظف مدني من المجموع 5ملايين شخص من القوى العاملة، كانت اليونان تعاني ديون تزيد عن 100% من الإجمالي الدخل القومي منذ عام 1993.

لقد فشلت سنوات الازدهار 2007-2000 في نقص الدين العام والاهم من ذلك أن الاقتصاد والخفي واصل في الازدهار، وخاصة في قطاع السياحة والخدمات، وتشير التقديرات إلى أن ما بين 20% إلى 30% من الناتج المحلي مصدرها الاقتصاد الرمادي وعندما نتكلم عن الاقتصاد الرمادي فإننا نتكلم عن الفساد، وهي ظاهرة عميقة الجذور في الاقتصاد اليوناني حيث قدرت الشفافية الدولية أن الرشاوى الموزعة بلغت إلى حوالي 38 مليون يورو سنة 2009، والتهرب من دفع الضرائب هو الآخر نتيجة الاقتصاد الغير الرسمي، واد تالفات الوطنية إلى العجز (من 10 إلى 15 مليار يورو سنويا) للدولة وذلك حسب وزير المالية اليوناني "جورج باباكونستانينو"¹

استعانت الحكومات اليونانية بشركة "جولدمان ساكس" المستشار مالي لإخفاء ديون اليونان في الصورة أوراق مالية تبادلية معقدة حتى تتأهل للانضمام للاتحاد وإخفاء عجز موازنتها حتى تظل شكلا ملتزمة بقواعد معاهدة ماستريخت، ولا بدأنها باعت لها أيضا أوراق ومشتقات مالية عن القروض العقارية التي تسبب انهيار قيمتها السوقية بعد اكتشاف حقيقة قيمتها في الأزمة العالمية في العام 2008. لقد كان "جولدمان ساكس" من وراء الحكومة الأمريكية يعرفون أن اليونان هي الحلقة الأضعف في الاتحاد النقدي الأوروبي وربما استخدموا هذه المعرفة في الوقت المحدد.

وعند إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي تم الاتفاق على تقسيم على نسبي العملات الأوروبية المختلفة يتم خفض قيمة العملات القوية للدول الغنية ولرفع قيمة عملات الدول الضعيفة، مما أدى إلى رواج سلع الدول الغنية وعدم قدرة سلع الدول الهاشمية على المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي ولا حتى خارجه بسبب منافسة الصين، وهذا أنتج فائضا في الميزان التجاري للدول الغنية وعجزا في موازنة الدول الهاشمية إلى الاقتراض وإصدار المزيد من السندات الخزانية لتغطية عجز موازنتها فقد تم استثمار فوائض دول المركز في سندات الهامش عن طريق البنوك التجارية وتحت إشراف "جولدمان ساكس" المستشار مالي، قامتي حكومتي اليونان وإيطاليا وغيرهما بإخفاء عجز موازنتها فقد تم استثمار فوائض دول المركز في دول الهامش عن طريق البنوك التجارية وتحت إشراف **جولدمان ساكس** كمستشار مالي، قامت حكومتي اليونان وإيطاليا بإخفاء عجز موازنتيهما المتزايد ببعض الألاعيب المحاسبية وبشراء أو سندات مقايضة ائتمان (CDS) وكذا مشتقات ضمان العملات تعطي شعورا كاذب بالأمان بحيث لم يذكر في ميزانيتهما السنوات الحكومية التي أصدرتهما

¹ Abdallah belouanas, douar Brahim, 'la crise économique et financière en Grèce' مداخلة حول الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات زمن الأزمات ة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، يومي 26 و 27 فيفري 2012

حتى أصبح عجز الموازنة اليونان 12% أي أربعة أضعاف الحد الأقصى، وقد ساعدت شركات التقييم المالي في هذا بإعطاء تقييم ممتاز لتلك السندات، كانت اليونان تحتاج إلى البيع هذه السندات لتغطية عجزها، وكانت بنوك ألمانيا وفرنسا تبحث عن استثمار الفوائض المتراكمة لديها، لقد مرت مرحلة ظهر فيها كما لو أن كل طرف يستفيد من هذه الفوائض المتراكمة فعاش اليونان كما لو كانوا أوروبيين وحققت البنوك الألمانية والفرنسية أرباحاً دفترية كبيرة.¹

كذلك يختلف الاقتصاد اليوناني في طبيعته عن باقي دول منطقة اليورو الذي عضو فيها فعند تحليل الاقتصاد اليوناني نجد العديد من نقاط الضعف الهيكلية، فصادرات اليونان تعتمد بشكل كبير على القطاع المنتجات والسياحية والسكر وقطاعات موسمية شديدة التقلب، وهناك أيضاً مشاكل حادة في تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد، الأمر الذي يؤخر إقامة العديد من المشاكل منها انخفاض مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف اندماج الاقتصاد اليوناني من ضعف كبير في المجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد الأمر الذي صعب اندماج الاقتصاد العالمي الذي يتسم الدينامية كما تعاني معظم هذه المؤسسات من الاستدانة المفرطة قد تعرضها لضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات، كما يعاني الاقتصاد اليوناني من ضعف ومشاكل حادة في السياسات الاقتصادية الكلية خاصة في المالية العامة التي انطلقت منها بدور أزمة اليونان المالية والاقتصادية²

المطلب الثاني: تاريخ اليونان في الاقتصاد الأوروبي

كان اليونان دائماً علاقات متميزة مع مجموعة دول "أوروبا 6" ثم دول أوروبا 9، سابقاً وبعد أربع سنوات تقريباً من توقيع معاهدة روما ثم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وفي 9 جويلية 1961 تم التوقيع اتفاقية الشراكة بين الاقتصادية الأوروبية واليونان أنضمت اليونان للجماعة الأوروبية مما ساهم ذلك في بناء أوروبا الناشئة. لكن تنفيذ الاتفاقية كان مجمداً منذ 1967 (تاريخ تولي السلطة في أثينا في المجلس العسكري إلى غاية 1974 تاريخ الديمقراطية) واصلت اليونان مفاوضات الانضمام طيلة الفترة (1975-1980) في حين كان على اللجنة الأوروبية والسلطات اليونانية وضع التعديلات التقنية في التشريع الأوروبي وكانت هذه بمثابة مرحلة انتقالية سيرت لتقادي تشكيل صدمة اليونان جراء انضمامها ولقطاعات معينة خاصة القطاع الزراعي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

¹ http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=176&source=6&link=39 شوهد يوم 2015/01/24

² ريس حدة. نوي فاطمة الزهرة، أزمة اليونان هل أتعلق فكرة توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميقه الملتقى الثاني الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية

زمن الأزمات معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي بالرأي 26 و27 فيفري 2012 ص 04

وفي 01 جافني 1981 أصبحت اليونان بصفة رسمية عضوا كاملا في الجماعة الأوروبية وأصبحت المجموعة الأوروبية تظم عشر دول وأصبحت هناك ممثل عن أثينا يشارك في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبي وصارت اليونان عضوا في المفوضية الأوروبية الجديدة. فضلا عن نواب يونانيين منتخبون في البرلمان الأوروبي. و12 عضوا يونان من بين 156 عضو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. ويجب أن نضيف انه في كل إدارات مجموعة "10" آنذاك والتي كانت تضم حوالي 16 الف موظف_سيكون اليونان مقبولين لاسيما على المستويات العليا من السلم الإداري.¹

بعد أن انضمت اليونان للاتحاد الأوروبي. انتفع من كل الآليات الممنوحة من طرف صناديق إعانات للبلدان المنظومة تحته والتميزة بدخل اقل من المعدل الأوروبي هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيتها. ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد ب8مرات ففي حين كان الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 أصبح يقرب 32000 دولار في الوقت الحالي ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالي الممنوح من طرف الأمم المتحدة والتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة الـ 25 على 177 دولة . لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الاتحاد الأوروبي 2004 بدأت المشاكل بالظهور في اليونان. حيث أن المعدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار أي اقل بكثير من الدول السنوي لليونان. فانقلبت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها. هذا التحول الهام مع تزامن انتهاء الألعاب الاولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الألعاب دون أن تتسبب الانعكاس السلبي لإنهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي لوحدها قرابة العشر للناتج المحلي الخام. فاليونان اعتاد منذ انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي على نسبة عالية من الدين العمومي تجاوزت 100% من الناتج المحلي الخام.²

لقد أدى تحسين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لاستثناء شروط للانضمام لليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل دفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي. وكذلك القيام بتفليق بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة. وهو ما جعل هذه الدول تتحسن أو بمعنى أصبحت تتأخر في تسديد الديون الخاصة بها.

¹ CLEUD Gailled. les communautés européenne. les organisations et l'« émergence l'un modèle ordre international. Tome2 éditeur SNED ALGER 1981PP7.8

² رضا الشنكدالي. الاقتصاد التونسي في تداعيات الأزمة الأوروبية و متطلبات الأوروبية ومتطلبات النمو. مجلة المغرب الموحد تونس. العدد الثامن. 01 ديسمبر 2010 ص19

عندما تبنت اليونان في جانفي 2001 العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ثم اعتبار ذلك بركة نزلت من السماء فمثل هذه الدولة ذات التاريخ المثقل بالتضخم العالي والعملية المتعثرة حصلت على فرصة الارتباط بشركات أكثر انضباطا

وكانت الجائزة الفورية التي حصلت عليها اليونان جراء العملة الجديدة تتمثل في القدرة على الاستدانة بفوائد اقل لكن زيادة الخير ليست ايجابية في بعض الأحيان. فقبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو وكان الدين اليوناني يشكل 6% من إجمالي الناتج الوطني. إما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 50% وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 115% وهذا راجع إلى الإنفاق الحكومي المتزايد من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طريق الاقتراض في أسواق رأس مال الدولية. وبهذا الاعتبار يكون اليورو وقدم اندرا الذي قدمه مدير البنك على أزمة اليونان ¹.

المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني

يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم رئيسية هي

- 1- قطاع الخدمات: ويساهم بحوالي 75.5% من الناتج المحلي إضافة إلى انه يستوعب حوالي 68% من قوة العمل
- 2- قطاع الصناعة: ويساهم بحوالي 60.06% من الناتج الإجمالي المحلي إضافة إلى انه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل.
- 3- قطاع الزراعة: ويساهم بحوالي 31.7% من الناتج المحلي الجمالي إضافة إلى انه يستوعب 12% من قوة العمل

وفيما يلي سنتكلم بانجاز عن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني .

- الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو

حققت الاقتصاد اليوناني معدلات نمو 4% في المتوسط بين عامي 2004 و2007. فيها نما بمعدل 2% خلال عام 2008. ليعد بذلك واحد من أعلى المعدلات في منطقة اليورو وقد اثر عدم استقرار الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 على اليونان. مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي 2% وقد أسفر شمول اليونان بخطة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مقرونة بالإجراءات الاقتصادية لتحقيق التعافي المالي المنشود عن التأثير على قيمة الناتج المحلي لعام 2010 أيضا. وتجلى في تراجع 2.5% إلى 4%.²

¹. ريس حدة. نوي فاطمة الزهرة. مرجع سابق ص 5

² رمزي محمود الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية و السلام دار الفكر الجامعي. الإسكندرية ص 155.

الاستثمار والادخار في اليونان

بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت في اليونان 44.8 مليار يوم وخلال عام 2008 حسب الأسعار الثابتة، ليمتد هذا الثبات بالقيمة نفسها تقريبا منذ عام 2007، إما في عام 2009، فقد شهدت هذه القيمة انخفاض بلغت معه 39.9 مليار يورو وجراء الأزمة المالية العالمية، من جراء الأزمة المالية العالمية، من جانب آخر بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 3.1 مليار يورو في عام 2008 أي بزيادة تعادل 100% مقارنة بعام 2007، أما في عام 2007 فظل إجمالي الاستثمارات وصافيها عند مستويات مرتفعة رغم تعاضم الأزمة المالية وفي السياق ذاته شهد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليونان انخفاض بنسبة 21% مقارنة بعام 2008، غير أن هذا التراجع بدا أقل بكثير من قيمة التدفقات بلغت 37% وفقا لتقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما بلغ إجمالي تدفقات رأسمال الأجنبية 496% مليار دولار عام 2009 أي ضعف صافي التدفقات عن العام نفسه (2.145) مليار يورو ومن المعلوم أن هذا الإجمالي يعد مرآة للأداء الحقيقي للدولة ومع الاستثمارات كبيرة في اليونان ثمة آفاق واعدة لبناء تدفقات الاستثمارات الأجنبية عند مستويات مرضية خلال 2010 رغم الأزمة المالية المحلية والعالمية.

التجارة الخارجية في اليونان:

زادت الصادرات اليونانية بنسبة 11.2% خلال الفترة الواقعة بين عامي 2006 و2008 فيها تراجعت النسبة في العام 2009 لنصل إلى قيمة 19.2 مليار يورو من أصل 22.8 مليار وارو في عام 2008 وبعدها هذا التراجع مقبولا بالنظر إلى الأوضاع المالية المتأزمة عالميا ومالها من تأثير على مباشر على الدولية جديد بالذكر أن معدلات الواردات شهدت تراجعا أقوى خلال عام 2009 مما يعني محدودية التأثير على الميزان التجاري اليوناني.¹

بلغ معدلا البطالة حتى عام 2008 مستويات منخفضة نسبيا مقارنة 77.6 وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو وخلال عام 2009 ارتفع معدل البطالة الطبيعي للالتزامات العالمية التي أثرت على اليونان كباقي الدول حتى بلغ 9.4% وتزايد هذا المعدل في عام 2010 نتيجة لسياسة التقشف المالي جدير بالذكر أن معدل البطالة زاد بدوره في الدول السبع والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة للالتزامات المالية العالمية علما أن معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي بلغ في ديسمبر 2009 (6.9%).

¹ يوصي صالح رخيمة. التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية. "مذكرة ماجيستر" غير منشورة تخصص اقتصاد دولي. قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2010/2011 ص (142-139)

الميزانية والدين الحكومي اليوناني:

يأتي الاستقرار المالي في 2010 على رأس الأولمبيات بالنسبة لليونان ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص (على الصعيد الدولي والوطني) والصادرات من محركات النمو الرئيسية وليس الزيادة في الإنفاق العام كما كانت الحال في الماضي.

جدير بالذكر أن إنتاجية العمالة في اليونان واصلت ارتفاعها في عام 2009 بل وما زالت تتفوق على متوسط المعدلات المسجلة في الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، أما العجز العام في الميزانية فقد تقلص بدوره بنحو 46% خلال النصف الأول من عام 2010، مما رفع من شأن التوقعات القائدة بعودة اليونان إلى أسواق السندات في عام 2011، وهو العام الذي تشير التوقعات إلى شهوده اتجاهات نمو في إجمالي الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذب للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل الجديد عدد من الأسواق واختصار إجراءات استرداد وتمير قانون الاستثمار الجديد علاوة على بث المرونة في سوق العمل إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات.¹

¹متوفر على الموقع الإلكتروني

<http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=1&la=1>

شاهد يوم 2016/01/24

المبحث الثاني: الأسباب والتداعيات المحتملة لأزمة الدين السيادي اليوناني

وأَسباب أزمة الديون السيادية اليونانية وتداعيات المحتملة لها بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان في منطقة اليورو، وهي اليونان وإيرلندا والبرتغال والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا إسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

المطلب الأول : أزمة الدين السيادي اليوناني

تعد اليونان من دق الناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دقة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين

التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية :

وللوقوف على التسلسل الزمني لأهم الأحداث أزمة الدين السيادي اليوناني تقوم بإدراج الجدول التالي
الجدول رقم 1-2: التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية:

في عام	أهم الأحداث أزمة الديون السيادية اليونانية
1999	ميلاد العملة الموحدة "اليورو" في 1 جانفي دخول اليورو خير تنفيذ بعد استيفاء 11 عضو في الاتحاد الأوروبي لمعايير التقارب في عام 1998
2001	اليوناني في منطقة اليورو 01جانفي تصبح اليونان العضو الثاني عشر، ولكن العجز في الميزانية ملعقة وغير صحيح
2008	المساعدة المالية لدول الاتحاد : اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على خطة لتحفيز 200 مليار يورو للمساعدة في تعزيز النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية
2009	انطلاق متزايد الأزمة المالية اليونانية أعلن الرئيس الوزراء اليوناني الجديد "جورج بابا نديرو" أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة وكالة قيتش "ستاندراندبورز" تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لليونان من أ ب وهو النظرة سلبية

رضا الشنكداني - الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية و متطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس العدد الثامن - 18 ديسمبر 2010

<ul style="list-style-type: none"> • في فيفري 2010: الإعلان عن حزمة التقشف اليونان تكشف النقاب عن سلسلة من تدابير التقشفية على نطاق واسع بما في ذلك تجسيد أجور موظفي القطاع العام يتقاضون اقل من 2000 يورو شهريا وفرض ضرائب أعلى على الأسر. - انطلاق شرارة أعمال الشغب في الشوارع وذلك رد فعل على خطط التقشف . - تضخم الديون اليونانية إلى 900مليار يورو في حين الفارق بين الفائدة التي يتقاضاها على الديون اليونانية والديون الألمانية تسع إلى 4 في المائة مع إقبال المستثمرين. • في 5 مارس 2010: إعلان اليونان على سياسة التقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار يورو من خلال - بيع أملاك عقارية عامة رفع متوسط بين التقاعد في القطاع العام من إلى 63 عام خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% و معاشات التقاعد 30% - رفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19% إلى 23% - فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر ب 30% - في 11 مارس إضراب باليونان و مظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص - في افريل 2010 الإعلان عن خطط الإنقاذ لليونان - قاعدة الاتحاد الأوروبي توافق على الخطة لإنقاذ لليونان ب 30 مليار يورو - وكالوا الاتحاد الأوروبي الإحصائية (بورستات) تعلن أن العجز في الميزانية اليونانية لعام 2009 كان 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي وليس كما ابلغ من قبل 12.7% - وكالة ستاندريورز تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى وهو الوضع غير المرغوب فيه • في ماي 2010 : مساعدات لليونان تقدر ب 110 مليار يورو لتجنب الانهيار - حزمة لمدة ثلاث سنوات لإنقاذ اليونان ب110 يورو على مدى ثلاثة سنوات حيث وافقت اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على هذه الخطة لإنقاذ اليونان وسوق تقدم دول منطقة اليورو 80 مليار يورو وصندوق النقد مليار يورو . - قامت دول منطقة اليورو بإنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي مع ضمان رأس المال الأول من 44 مليار يورو ويتعهد مرفق الاستقرار بتقديم تصل الى 60 مليار يورو. 	2010
---	------

2011

- في فيفري 2010 : إنشاء صندوق إنقاذ دائم

إنشاء وزارة مالية اليورو. صندوق إنقاذ دائم ودعا الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 50 مليار يورو لدعم الدول التي مسها الأزمة.

- في ماي 2011 : تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية

اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا يو" وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي. يتفوق على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية من أجل الأزمة. كلا الطرفين اتفق على التأكيد على حزمة التقشف المالي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة. اليونان كشف النقاب عن غرمها على خصخصة بعض الصناعات في محاولة لرفع 50 مليار يورو لسداد الديون السيادية .

- في جويلية 2011 : إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت

- خصخصة شركات بمليار يورو
- زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 يورو لسنة
- ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 يورو و للسنة
- زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية
- حلف هيئة خاصة للاستغلال الممتلكات العمومية

- في جويلية 2011:

بصوت البرلمان اليوناني لصالح جولة جديدة من التدابير التقشف الشديد فان الاتحاد الأوروبي يوافق على أخر شريحة من قروض اليونانية تبلغ قيمتها ب12 مليار و الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لليونان من دول منطقة اليورو وتقدر ب 109 مليار يورو (155 مليار دولار أي 96.3 مليار جنية استرلين) وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية و منع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأجر

- في 21 أكتوبر :

وافقت وزارة المالية للدول منطقة اليورو وعلى منح شريحة جديدة من القروض ب 8 مليار دولار لإنقاذ اليونان .

- في 11 نوفمبر : استقالة الحكومة اليونانية

يعلن رئيس الوزراء اليوناني 'جورج باباندوريو' استقالة الحكومة و حلت محلها حكومة 'لوкас باباديسوس' وهو تكنوقراطي وليس سياسي

<p>- في 08 ديسمبر: رئيس البنك المركزي الأوروبي 'ماريو دراغي' حيث قال يجب علينا عدم محولة الاتفاق على روح معاهدة ماستريخت، مهما كانت خدعة القانونية في استجابة لدعوات للبنك المركزي الأوروبي، إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيض أزمة الديون السيادية الأوروبية</p> <p>في 9 ديسمبر: زعماء حكومات منطقة اليورو و 17 جنب إلى جنب في بوسكل مع اتفاقية إضافية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث اتفق جميعا على قدر اكبر من المركزية في ميزانيتها و العقاب التلقائي لأولئك الذين يخرقون اتفاق الميزانية، وكان العديد من المستثمرين يريدون زيادة تعزيز آلية إضافية للافتقار ب 200 مليار يورو حيث فشل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ' على إدخال التعديلات على المعاهدة لضبط ميزانيات الدول في المنطقة اليورو وبسبب اعتراضات من المملكة المتحدة.</p>	
---	--

المصدر:

- Jason voss, European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events, CFA- Institute
- Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.
- Juan Carlos Conesa, Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone, Federal Reserve Bank of - Minneapolis ,May 2012, p 3.
- www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece : http p1. , Midterm , Greece Debt Crisis- , Getting Nashty -01/06/2012. timeline - crisis - debt
- Agenda for European Union in NTU Model United Nation, European Debt Crisis, 2012, p 10

المطلب الثاني: أسباب أزمة الدين السيادي اليوناني

أولاً: الأسباب و العوامل الداخلية

1- الركود العالمي :

إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2007، بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية والتي كان لها تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية واليونانية ومجئها في وقت محرج اقتصاديا إذن أكثر الدول كانت أصلا تعاني من الركود أو بالأحرى كانت في مرحلة الانكماش الاقتصادي منذ فترة طويلة من بداية سنة 2000 وجدت في وقت عجز الموازنات أصلا كانت عالية ومستويات الدين العام كانت كذلك عالية فادى الركود الناتج عن الأزمة المالية ضعفا كبيرا على ميزانيات العديد من الحكومات بما في ذلك اليونان مما أدى إلى زيادة الإنفاق والإيرادات الضريبة الضعيفة.

2- السياحة:

ضعف السياحة وذلك بسبب عدم تحديث البيئة السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية بتونس بمصر، تركيا

3- النظام المعلوماتي:

إن الدولة اليونانية لم تكن لديها إحصائيات لإعداد موظفي الدولة و المتقاعدين، فبعض منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم وكذلك ازدياد عدد المتقاعدين مما يشكل عین كبيرا على الاقتصاد

4- التعليم:

لقد كان النظام التعليمي في دولة اليونان غير مطابق تماما مع متطلبات سوق العمل حيث انه اقرب الى التعليم النظري منه الى العملي مما أدى الى زيادة حجم البطالة في اليونان.¹

5- الرقابة الحكومية :

فقد كانت معظم الإدارات المحلية تقوم بتحديد ميزانياتها دون الإخضاع إلى الرقابة مشددة من قبل الحكومة اليونانية مما أدى إلى ضياع واختلاس وسرقة الكثير من الأموال.

¹موساوي عمر، عدنان محريق - أزمة منطقة اليورو اثارها على الاقتصاد الجزائري الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية ونم الأزمات المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27- فيفري 2012-ص6

ثانيا: الأسباب والعوامل الخارجية

وضع الثقة في الاقتصاديات (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا) عند طرح عملة اليورو مما تسبب الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في GIIPS كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في الكثير من الأحيان في الخارج وتدفق رؤس المال الأجنبي لها. اندلاع الأزمة المالية العالمية خريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة الكثير من البلدان بما في ذلك بلدان أوروبا الوسطى الشرقية. فالركود العلمي وضع ضغطا على ميزانيات العديد من الحكومات بالأخص دولة اليونان.

في أواخر نوفمبر 2009 أثرت مخاوف حول التقصير في سداد ديونها إضافية احتمال وجود سلسلة من الاقتراضات السيادية للحكومات تحت نقاب الأزمة المالية مما دفع إلى المستثمرين الرغبة في الاستثمار وفقدان الثقة في الاقتصاد اليوناني.

انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم ما بين 17% في 2010 مع خسائر أعلى عموما في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي، كما أن هناك وجود انخفاض كبير في تدفقات رؤوس أموال عانى الصعيد العالمي.¹ إقدام البنك الأمريكية "جوامدن سأكس" على مساعدة اليونان لإنقاذ حجم ديونها الحقيقة لكي تتمكن من تلبية شروط الانضمام لمنطقة اليورو.

¹رحماني موسى، بوصيع رحمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي -قراءة في خطط وحلول الأزمة- الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية. المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012. ص ص

المطلب الثالث : تداعيات الأزمة السيادية اليونانية

لقد كان العديد من التداعيات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، ففي عام 2008 و 2009 كان الاقتصاد العالمي قد بدا يتحسن من الأزمة وبدا في تحقيق النمو بمعدل عالي سنة 2010 ثم في سنة 2011 بدا النمو بالتراجع فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال 2011 نموا بلغ 3.9% مقابل معدل نمو بلغ 5.3 % في عام 2010.

وقد أدت المخاوف التي كانت تنتاب المستثمرين من فقدانهم للشهية في دخول مخاطر جديدة، ومقابل ذلك أدى إلى ارتفاع مستوى الديون الحكومية إلى انتشار القلق في نفسية الأفراد في جميع أنحاء العالم و انتشار الذعر في الأسواق المالية.¹

كما قد كانت الديون اليونانية تعتبر وافق اقتصاديا سيئا جدا بسبب زيادة نسبة عدم استقرارها الاقتصادي وبالتالي الذي يؤدي إلى عدم استقرارها السياسي.²

ولقد قدم مدير البنك المركزي الأمريكي إنذارا منذ أن الأزمة اليونان عرقله في الصيف ولقد اعترض المدير عن المعالجات للمشاكل المالية الخاصة بأزمة اليونان لأنها أزمة معرقله لنمو الاتحاد الأوروبي كما انه قد أوضح احتمال أن أزمة اليونان قد تؤدي بالمستثمرين إلى الانتقال اليورو إلى أصول أخرى مقيمة بالدولار مما يرفع قيمة العملة فتضرر الميزة التنافسية للمنتجات الأمريكية كما انه لم ينفى أن تؤدي الأزمة

¹التقرير الاقتصادي العربي الموحد التطورات الاقتصادية الدولية، 2012، ص 2

²اسماء العتيبي. نجاح الحاج علي. أزمة اليونان من مشكلة داخلية إلى أزمة تهدد الاقتصادي العالمي متوفر على الموقع الالكتروني

<http://rs.ksu-edu.sa/79939.html>

شاهد يوم 3-12-2015

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة اليونانية على دول الاتحاد الأوروبي

لقد أثرت على جميع دول الاتحاد الأوروبي لأنها تتمثل سوق ضخمة للواردات وبالطبع أكثر بها داخل الاتحاد الأوروبي هي البنوك الفرنسية والألمانية، كما أن فرنسا وألمانيا على الرغم من أنهما يقومان بحل مشاكل كل منطقة اليورو إلى أن كانت توجد بينهما خلافات في كيفية إدارة الأزمة ومعالجتها زيادة عن هذا خلافهما حول موضوع السيادة للدول فكل منهما تعتبران قائدين لاتحاد الأوروبي وبالتالي كان هناك منافسة سيادة غير مكشوفة بينهما على من يكون صاحب القرار من يكون صاحب الكلمة الأخيرة داخل الاتحاد. فرنسا اقترحت تأسيس حكومة اقتصادية لعلاج هذه الأزمات وألمانيا اقترحت تأسيس إدارة اقتصادية تهدف لإنشاء هياكل وإطارات عمل وتفرض عقوبات لمخالفاتها وقامت بالاعتراض على النقص من سيادتها.

فقد قامت ألمانيا بإجراء تعديلات صعبة لتفعيل عملية التصدير التي تسبب بانحرافات في الموازين التجارية التي لا يمكن تحملها في أنحاء أوروبا ذلك لأن ألمانيا كانت تسجل فوائض مالية و تجارية كبيرة بعكس الدول الأخرى والتي من بينهما فرنسا التي كانت من المجر التجاري بملايين بل مليارات اليورو . لهذا السبب المشاكل قامت فرنسا بتقديم اقتراح لألمانيا بتعزيز الطلب المحلي وانخفاض الضرائب وذلك بهدف تشجيع الواردات ومن جهة أخرى طلبت ألمانيا من الدول الأخرى أن تخفض في أجورها.

ومن المشاكل أيضا معالجة صندوق الاستقرار الأوروبي وزيادة الدعم له، فقد ألمانيا حصتها من 123 مليون يور والى 211 مليار يورو أي ب 88 مليون يورو، وهذا دليل واضح على أن ألماني متمسكة باليورو بقاءه، من خلال دعمها الدول منطقة كما اتفقت الدول الأوروبية بتغيير ميثاق الاستقرار الذي يفترض أن يقطع جذور العجز الذي تعاني منه ولكن مع مرور الوقت وتزايد حدة الأزمة قد تعرض للانهايار.

كما قد قامت ألمانيا بتقديم اقتراح تجميد الدعم المالي للدول التي انتشر العجز في ميزانيتها وحقق عجزا مرتفعا كبيرا جدا، ولكن انتشر العجز ألمانيا رأت أن هذا يبقى المشكلة ويطور من حدها. أما بخصوصها اقتراح ألمانيا دول تجميد حقوق التصويت الدول لتحديد العجز ووضع إجراءات لإعلان إفلاس الدول التي تعاني من مديونية كبيرة والتي لا يكون لها سوى خيارا وحيد وهو الخروج من منطقة اليورو.

إلا أن هذه الاقتراحات تتطلب لانجازها تغيير لمعاهدة لشبونة المحكمة لمنطقة اليورو والتي قدمت وثيقة خروجها من منطقة اليورو بسبب الصراع الحاد بين الدول التي تعمل على أن تبقى لنفسها السيادة كدول مستقلة داخل المنطقة ، وآخر اقتراح طرحه ألمانيا والذي قام طرحه الوزير المالية لدولة ألمانيا "

فولفغانغ شوبيلة " حيث قال " أن البنك المركزي الأوروبي استقلالية تؤهله لانتهاج السياسة التي تراعي مصلحة الجميع وان لا تتم المساس بمصلحة دولة على حساب الآخرين" كما انه قد قام بتوضيح أن " انه لم يتم حتى الآن الاتفاق على سياسة أوروبية مالية مشتركة".

وقد قام بوصف مشكلات اليونان بأنها " جيل من المشكلات " غير أن رئيسة وزراء ألمانيا قد حذرت من مستقبل اليورو مؤكدة على أن " ألمانيا لا تريد إفلاس أي دولة من الاتحاد الأوروبي لان ذلك سيؤدي إلى إفلاس للجميع " وقد قامت بالتأكيد مرة أخرى في 2011/11/14 أمام مؤتمر لخريها الديمقراطي المسيحي: قائلة " أن أوروبا تعيش أصعب ستفشل " وهذا كان دليلا واضحا ومؤكدا على وجود الهواجس تجاه تماسك منطقة اليورو.

أما بريطانيا فهي لم تبدي أي اهتمام على كوارث الاتحاد الأوروبي و تداعيات الأزمة المالية التي ضربتها أيضا. كما أنها لم تشارك في إيجاد الحلول للمشاكل التي وقعها فيها الاتحاد الأوروبي يقدر ما كانت تبحث عن الأرباح و المكسب منه.

فهي لم تتدخل عن عملتها ولا تتبناها من اجل المخاطرة في دخولها إلى منطقة اليورو. فالبيورو لم يكن يعينها ولا يهمها كثيرا وكانت معظم أصوات من بريطانيا تدعو للخروج من لاتحاد الأوروبي حتى تتعرض للضغط لاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت بالسخرية من أصحاب الاتحاد حيث صرح وزير خارجية بريطانيا " وليم هيغ" بان " اليورو سيصبح لحظة تاريخية للحماقة الجماعية " وشبه منطقة اليورو بأنها " مبنى يحترق من دون أبواب للخروج ".

كما انه قام بتأكيد وجهة نظره التي أعرب عنها عام 1988 عندما كان زعيما الحزب المحافظين وقال محرضا الألمان أن يقدموا دعما للدول الأعضاء الأضعف مثل اليونان طوال حياتهم (بي بي سي) (201/09/28).

وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون " أن أزمة اليورو تشكل خطرا ليس على الاقتصاد الأوروبي وإنما على الاقتصاد العالمي (الجزيرة 201/1/10)

ومع هذا كله فان بريطانيا لم تعزم الرحيل من الاتحاد الأوروبي لأنها كانت تعمل على تحقيق مكاسب اقتصادية منه بجانب مكاسب سياسية على النطاق العالمي عندما تعمل على تحريض أوروبا لاتحاد قرارات في صالحها. بل أن خروجها من الاتحاد الأوروبي سيضرها وهي التي سعت أعوام حتى تمكنت من الدخول من الاتحاد إليه والدليل على ذلك تصريح رئيس وزراء بريطانيا "كاميرون " قائلا "ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يكون في مصالحها القومية إذا وجدنا أنفسنا خارج الاتحاد الأوروبي فسيكون في وضع مشابه لوضع الترويج أي أننا سنكون معرضين لتأثير جميع القرارات.

وفي نفس الوقت رفض التخلي عن السيادة البريطانية عندما دعا إلى تسليم جزء كبير من صلاحيات المفوضية الأوروبية في بروكسل إلى الحكومات القومية.

فان بريطانيا لا تريد التدخل في منظومة اليورو في نفس الوقت لا تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي .

ايرلندا:

تعتبر الدولة الثانية بعد اليونان التي تسبب في نشوء أزمة الديون السيادية فقد تسارع على النمو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 19.6 % في الفترة 1995-2000 كما وصل سعر الفائدة على مديونياتها من ألمانيا إلى أدنى مستويات في سنة 2005 كما زادت الأجور بنسبة 13% إلا أن النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200 % من الناتج المحلي في عام 2008.

بما أن الاقتصاد تحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدمي ويعتمد على قطاع إلا سكان الواسطة المالية والعقارات فقد تأثرت ايرلندا أو ذلك بتراجع الطلب المحلي بنسبة 16% وانخفاض حركة الاستثمارات ب 40% وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول العام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية، إلا انه القطاع الذي كان تضررا هو القطاع المالي، حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70% وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو و تم الإعلان عن تأميم البنك الانجليزي الايرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار يورو

وتشير بيانات الجدول أدناه (1-3) إلى أن ايرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث العجز في الميزانية، حيث وصلت نسبة العجز في ميزانيتها إلى نحو 14.7% تليها اليونان بنسبة 13.2% ثم اسبانيا وفرنسا والبرتغال.¹

إلا أن ذلك أدى في المقابل إلى ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض يحدث الأمر نفسه من اسبانيا والبرتغال أن وصل سعر الفائدة على السندات الاسبانية والبرتغالية إلى ما فوق 7.5% على التوالي .

البرتغال :

تفاقت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس 2011. استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "جوزيه وكرايسس " من منصب بعد رفض الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك كانت إدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة لم تملك أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الاتحاد الأوروبي والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض و إعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال و تم الاتفاق على برنامج

¹ Dadush.u.paradigin Ist « theuro in grisi » carnegie endowment for Inernational peace wasshington 2010 p.p 45

انقاد ب 78 مليار يورو في أوائل شهر ماي على خطة انقاذ من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية.والذي يرتكز على ثلاث ركائز للاقتصاد البرتغالي .

- التكيف المالي.
- تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي .
- تحسين القدرة التنافسية.

فان حكومة الائتلاف يمين الوسط التي نشأت بعد الانتخابات العامة التي جرت في 5 يونيو هو ملتزمة ببرنامج الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع أغلبية برلمانية.فان الحكومة على الأرجح لتحسين الثقة في السوق المالي في البرتغال وتقادي انهيار الاقتصادي والمالي للبلاد ومع ذلك فان التحدي الأكبر.خطة الإنقاذ الأوروبية التي تهدف إلى تخفيض العجز الميزانية 3% من الناتج الإجمالي بحلولها عام 2013.¹

الجدول (1-3) :نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية	الدولة	نسبة العجز في الميزانية
ايرلندا	-14.70	بلجيكا	- 5.80
اليونان	-12.20	قبرص	-5.70
اسبانيا	-10.10	النمسا	-5.50
فرنسا	-8.20	ايطاليا	-5.30
البرتغال	-8.00	ألمانيا	-5.00
سلوفينيا	-7.00	فنلندا	-4.50
نيوزيلندا	-6.10	مالطا	-4.40
تشيكوسلوفاكيا	-6.00	لوكسمبورغ	-4.20

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي ومن الديون الأمريكية والأوروبية" الفرقة التجارية الصناعة بالرياض السعودية.إصدار سنوي العدد 19 السنة 2011- ص 19

بحيث كشف الأزمة المالية الايرلندية الأخيرة على المأزق الذي يعيشه الاقتصاد الأوروبي عموماً وتعتبر كتأكيد للازمة التي تعاني منها منطقة اليورو.حيث أعلنت ايرلندا عن عجز في ميزانيتها تفر من 14.3% عام 2009 إلى ما يقارب 32.4% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2010.كما كشفت الدولة من صعوبات مالية التي يواجهها جهازها البنكي الذي أصبح يتكبد تفاقم في الديون المشكوك في

¹عبد الكريم عبيدات،على بوعمامة.مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المركز الجامعي بالوادي.الجزائر يومي 26،27.فيفري .

استرجاعها بسبب المضاربة بالقطاع العقاري. ليصبح غير قادر على تحويل الاقتصاد الايرلندي. من اجل تجنب الحكومة الايرلندية عواقب الخلل في الهياكل المصارف المالية ضخت مئات ملايين من اليورو من اجل دعم القطاع المصرفي. كما اعتمدت قاسية للتكشف.

أكثر من 9% في 2000. من خلال تنفيذ مجموعة أخرى من الزيادات الضريبية و تخفيضات في الإنفاق والإصلاحات السوق العمل وإعادة رسملة البنوك. وتسريع برنامج الخصخصة حيث أن هذه الإصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق وقد توقع الصندوق النقد الدولي ان يكون البرتغال قادر أعلى العودة إلى الدين السياسي في الأسواق على المدى والمتوسط والطويل الجل في سنة 2013.

إيطاليا:

توجهت أنظار العالم إلى إيطاليا وجميعها مشغولة التفكير من المصير المحتوم للديون الإيطالية. ومدى تأثيرها، كما أن أسباب ارتفاع أزمة الدين العام الإيطالي توجد فيما يلي:

1. تفسير إيطاليا من اكبر اقتصادي في العالم. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقارب 2.1 دولار في عام 2010 كما هو موضح في الجدول أدناه
2. تعد إيطاليا من اكبر الأسواق في العالم إصدار للسندات الحكومية وأي إخلال منها بسداد ديونها. سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الدين لأكثر من 12%
3. الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011. وبما شكل ما نسبة 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011
4. تخفيض "سنتاندرد اندريور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من « A+/A-1 » « A/A-1 » معطلة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الاتفاق العام وضبط أوضاعها المالية. خاصة في ظل توقعات النمو غير مشجعة¹

امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا كثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.

الجدول (1-4) : الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية إيطاليا

(2001.2007)

¹مركز البحوث الاقتصادية. التقرير الاقتصاد المالي من الديون الأمريكية الأوروبية ص 21.

Rebot spécial un bradstreet limited.the Euro Delet Grisi.on yera on.decide writ comfintence.july2011.¹

2012	2010	2009	2008	2007	الناتج
2.246	2.055	2.117	2.307	2.119	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار
1.924	1.843	1.764	1.667	1.602	الدين العام (مليار يورو)
12.1	119.0	116.1	106.3	103.6	الدين العام (من الناتج المحلي الإجمالي)
78.2	67.6	44.7	67.7	51.7	ميزان الحسابات الجارية (نسبة من الناتج الإجمالي)
19.9	20.2	18.9	21.2	21.9	إجمالي الاشهارات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: the intermation monetorry end world outhool dalas septenl 2011

اسبانيا:

تعتبر اسبانيا من بين الاقتصاديات المقدمة في المنطقة اليورو. حيث اثر الركود الاقتصادي التي عقتب الأزمة المالية العالمية. وسجلت اسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن من وجود فائض في الميزانية العامة للحكومة 1.9% من الناتج المحلي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 حيث تغير الوضع في عامين فقط و يرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية وذلك بسبب الركود والى ثقب فقاعة . وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل الحقيقي .

وفي نفس الوقت رفض التخلي عن السيادة البريطانية عندما دعا إلى تسليم جزء كبير من صلاحيات الفرضية الأوروبية في بروكسل إلى الحكومات القومية.

فان بريطانيا لا تريد التدخل في المنظومة اليورو في نفس الوقت لا تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي.¹

¹ Centre for Economic Policy Research, Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13-14, 2011, p 5

خلاصة الفصل الثاني:

نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية التي افزعت منطقة اليورو، واثرت على الكثير من البنوك الأوروبية، بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية أزمة 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت ان امتدت الى عدة بلدان أوروبية أخرى وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، وتعد اليونان هي اول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو.

انضم اليونان الي الإتحاد الأوروبي عام 1981، وابتغى بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعلانات للبلدان المنضوية تحته والتميزة بدخل اقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة اتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد ب 8 مرات، ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة، وقد بدأت أزمة اليونان في تشرين الأول -أكتوبر- لعام 2009، عندما إعترفت الحكومة اليونانية الجديدة بأن الحكومة السابقة قد زيفت الحسابات القومية، وان الحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة 13,6% وديون تبلغ 115% من الناتج المحلي الإجمالي.

**الفصل الثالث: سيناريوهات
الديون السيادية و خطط
الإنقاذ**

تمهيد:

في دراسة قامت بها مؤسسة بعنوان stiftun friedrich-Ebethe for scenarion futures
eurozone

هذه الدراسة قام بها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين من جميع أنحاء أوروبا ينتمون الى مؤسسة Friedrich-Ebert –stiftung من خلال مجموعة من ورشات العمل و المؤتمرات و الاجتماعات عقدت في إطار هذا المشروع ، وقاموا بوضع أربع سيناريوهات التي تعكس منظور البلدان الأوروبية حول مستقبل منطقة اليورو¹

¹Scenario team euro zone 2020,future Scenariofor the euro zone :15 persepectives on the euro crisis ;friedrich-ebert stiftung,march 2013,p5-9.sur le site :library.fes.de.de/pdf-fieles :id/ipa/09723.pdf

المبحث الأول: سيناريوهات الديون السياديةالمطلب الأول: استمرار المعانات من الأزمة:

يتوقع هذا السيناريو سنة 2020 ، إن تبقى دول منطقة الاورو والاتحاد الأوروبي بأكمله تستمر من المعانات من أزمته التي تم اكتشافها سنة 2010 ، و تبقى معظم الدول الأوروبية الجنوبية لا تزال بحاجة إلى حزم الإنقاذ حيث يستمر البنك المركزي الأوروبي شراء السندات العامة ، و تكاليف الاقتراض تستمر في بقائها مرتفعة جدا بالنسبة لهم. كما إن موارد إلية الاستقرار الأوروبي تبقى لا تزال غير كافية مع بقاء أن هناك دائما إمكانية سداد الديون السيادية كما تبقى منطقة الاورو غير قادرة على ضمان النمو و فرص العمل .

وعلى الصعيد العالمي، يتوقع إن أوروبا لا تزال الجهة الضعيفة ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى الأخرى مثل الصين تمكنت من التغلب على الأزمة ، و نتيجة لذلك يزيد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الدعم المالي من الشركاء الخارجيين. كما يتوقع هذا السيناريو السلبي انه في عام 2020 ، لا يزال الحصول على الموارد المالية غير مستقر، يخضع لحالة عدم اليقين ، و سيرورة النظام المالي للحد من التقلبات و الضغوطات الغير مبررة لا تزال غير كافية ، فعلى سبيل المثال وكالات التصنيف لا تزال حرة في التدخل في الساحة السياسية ، كما لا تزال هيئات الرقابة المالية الأوروبية ضعيفة ، و هناك العديد من الضغوطات في الإفراض بين البنوك عبر الدول الأعضاء ، نظرا لوجود قيود و عدم ثقة مما يؤدي إلى اللجوء إلى البنك المركزي الأوروبي كملاذ أخير لتوفير السيولة .

كما انه لا توجد تغيرات كبيرة في السندات الأوروبية لدعم الاستثمار و لا يوجد تنسيق في الاقتصاد الكلي لدفع النمو ، فليس هناك سياسة لصناعة أوروبية ، تكمل السياسة التجارية الأوروبية حيث تبقى الإستراتيجية الأوروبية للنمو محدودة لاستكمال السوق الموحدة و نقص في الإصلاحات الهيكلية ، مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للدول الأعضاء و زيادة العجز الخارجي و ارتفاع معدلات البطالة .

و في هذا السياق على الخلفية المذكورة أعلاه فانه من الصعب الحد من الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن معدلات النمو و الاستثمار و العمالة ، و على الرغم من الجهود المبذولة تبقى العديد من المناطق تعاني من الركود ، مما ينتج عنها تدفقات الهجرة بما في ذلك هجرة الأدمغة التي ستؤدي إلى تفاقم الوضع.

المطلب الثاني : تفكك منطقة اليورو و أوروبا مصغرة :

يتوقع هذا السيناريو في عام 2020 ، تفكك منطقة اليورو و تصبح عبارة عن تكتلات مختلفة ، حيث ترجع بعض البلدان إلى عملاتها السابقة و الاتحاد الأوروبي لا يزال موجودا إلا انه تكتل ضعيف حيث إن التجارة الحرة تعوق بشكل خطير التدابير الحماية في العديد من الدول الأعضاء، كما يتوقع ان شراء العديد من الأصول الإستراتيجية الاقتصادية الضعيفة من قبل الدول الأوروبية التي تحد من سيطرة أوروبا في قوة إنتاجها.

في عام 2020، يتوقع إن تزيد الخلافات بين الدول الأوروبية بشأن معدلات النمو الاستثمار والعمالة، حيث إن بعض المناطق تتميز بركود عميق وارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى زيادة الهجرة كبيرة للأدغمة التي تؤدي إلى سوء الأوضاع، كما يتوقع زيادة العداء بين المناطق الأوروبية على سبيل المثال الجنوب والشمال مما يؤدي إلى تفتت الهوية الأوروبية، كما يمكن إن ينتخب رئيس المفوضية الأوروبية من قبل البرلمان الأوروبي، ولكن تبقى صلاحياته محدودة بسبب ضعف الأدوات المالية والسياسية لمنع أو حل المشاكل، كما يتوقع هذا السيناريو تقسيم الاتحاد النقد بحيث تبقى منطقة العملة في ألمانيا وتشكيل اتحاد نقدي شمالي في المملكة المتحدة، في حين إن الدول الأوروبية تعود إلى عملاتها السابقة مع إتباع سياسات حماية على بلدانها. نتيجة لتفكك الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود عميق.

يتوقع هذا السيناريو في عام 2020 انه تم تفكيك الاتحاد الاقتصادي والنقدي من قبل مجموعة أساسية صغيرة من الدول الأعضاء في الإطار معا

هذه شاملة جديدة خارج معاهدات الاتحاد الأوروبي تستبعد الأعضاء التي تنتمي إلى منطقة تجارة اليورو وحتى بعض الأعضاء في منطقة اليورو أي أن الاتحاد الأوروبي لا يزال موجودا ولكن يتم تصغيره إلى منطقة تجارة حرة ضخمة والتي تمكن من قبول أعضاء جدد حتى ولو كانت معادية للتكامل وتكون لها ثقة سياسية كبيرة (على سبيل المثال تركيا) حيث يتوقع إن تقوم هذه المجموعة المصغرة بتنفيذ اتحاد مالي والتحرك نحو اتحاد سياسي حقيقي يركز على الاستقرار ودعم النمو والعمل على خفض الدين وعجز الموازنة والعمل على إصلاح النظام الاجتماعي والتزامها بتعزيز التقارب بين الضرائب المفروضة على الشركات والمساهمات الاجتماعية وغيرها، إضافة إلى توفير مواد مالية

جديدة للاستثمار تدعم السياسة الصناعية الأوروبية والعمل على تطبيق إصلاحات هيكلية التي تعزز من السوق الموحد كل هذا أدى إلى انتقال المجموعة المصغرة للاتحاد إلى اقتصاد أكثر تطوراً وشمولية يتميز بمنافسة كبيرة في الأسواق العالمية بينما بقيت البلدان خارج الاتحاد النقدي المصغر مهمشة بعيدة عن هذه التطورات، ويعاني من معدلات نمو منخفضة وصعوبة الاندماج المالي وهذا ما أدى إلى زيادة الفجوة بينها وبين الدول المجموعة المصغرة .

كما يتوقع هذا السيناريو انه في عام 2020 يتحقق اتحاد مالي لهذه المجموعة المصغرة بحيث يوفر الاستقرار المالي ويرتكز على احتياجات الاقتصاد الحقيقي، كما تتميز الهيئات الرقابية الأوروبية بالصرامة بحيث تضمن قطاع مصرفي سليم وأكثر مسؤولية للإقراض والاقتراض ولكن الإقراض بين البنوك مع من هم داخل وخارج المجموعة تبقى الأمور صعبة بسبب تباين تكاليف الاقتراض، من جانب آخر بضمان إصدار مشترك للسندات العامة يقتصر على المجموعة المصغرة للاتحاد كمالأخيراً له وبالنسبة للدول التي تعاني من صعوبات خارج المجموعة قد تم تجهيز آلية الاستقرار الأوروبي التي تعمل على تقديم المساعدات المالية ولكن بشروط صارمة.

أيضاً في المجموعة المصغرة للاتحاد، تم تطوير عملية تحقيق الموازنة بحيث يكون هناك تنسيق كامل تقريباً من الميزانيات الوطنية بحيث يقدم ميزانية أفضل للاتحاد إضافة إلى قيام الدول الأعضاء بتدابير حمائية مما أدى إلى زيادة الضغط من حيث القدرة على المنافسة بسبب المعايير العالية وهذا يؤدي إلى زيادة العداء داخل أوروبا وخارجها إلا إن هذه المجموعة المصغرة للاتحاد تبقى في الأخير على المدى الطويل حل يؤدي بالدول التي تعني من أزمة للخروج منها.

المطلب الثالث: تشكيل اتحاد مالي كامل

يتوقع هذا السيناريو في عام 2020 إن الاتحاد النقدي الأوروبي وصل إلى مرحلة الاتحاد المالي الكامل ويستلزم هذا توفير الشروط اللازمة للدول الأعضاء الأكثر تأثراً بالأزمة، ويصبح الاورو العملة المرجعية لمختلف الاحتياطات العالمية في جميع أنحاء العالم. ففي الطريق إلى الاتحاد السياسي لأوروبا برزت منطقة اليورو بدرجة كبيرة من التكامل. أدى هذا إلى تشجيع الدول الغير أعضاء في منطقة اليورو لتحقيق الشروط المسبقة للاندماج والتي تعتبر أكثر صرامة من معايير ماستريخت.

كما يتوقع في عام 2020، دعم الاستثمار والنمو وخلق فرص عمل من خلال السندات الأوروبية خاصة البرامج التي تدعم المجتمع والعمل على تعبئة الميزانيات الخاصة بهم المتاحة. مثل صناديق التقاعد أو مصادر الضرائب. بما في ذلك فرض ضريبة على المعدلات المالية، هذه الموارد الجديدة للاستثمار، جنبا إلى جنب مع السياسة الصناعية الأوروبية، والسوق الموحدة والإصلاحات الهيكلية المناسبة، يعزز التحول إلى اقتصاد أكثر تطورا وأكثر شمولية، كما يصبح الإنتاج الأوربي أكثر قدرة على المنافسة وحصول السوق الأوروبية على مكانة أفضل في الأسواق العالمية.

ويتطلب الاقتصاد الكلي موارد جيدة للوصول بالركب تتمثل في: الصندوق الأوروبي للاستقرار الاقتصادي لمعالجة الصدمات الغير متماثلة، تشجيع الحوار الاجتماعي والمفاوضة على مستوى الوطني والأوروبي لتحسين الأجور والإنتاجية، وفي ظل هذه الظروف والشروط والخلافات فيما يتعلق بالاستثمار، وانخفاض معدلات النمو والتوظيف يمكن إن تكون المناطق المتخلفة أكثر واقعية وتستطيع اللحاق بالركب من حيث القدرة التنافسية والمعايير الاجتماعية والبيئية، وكذلك خفض العجز الاقتصادي والمالي الخارجي وإجمالا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي في الطريق نحو تحقيق تكامل اقتصادي (سياسي).

المبحث الثاني: حلول الأزمة اليونانية السيادية

المطلب الأول : انسحاب اليونان من منطقة اليورو

حسب اتفاقية ماستريخت، يصعب تنفيذ الفكرة حتى وان طبقتها فان التأثيرات المترتبة عليها لن تكون جيدة فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة بالمنطقة الأوروبية والتي يأتي على رأسها تسهيلات البنك المركزي الأوروبي من أي جهة أخرى بالإضافة إلى حرمانها من دعم الدول الأوروبية التي قد تتحد موقف مهما بسبب هذا القرار وتأثيره على انهيار منطقة اليورو وتأثيره على قيمة العملة الأوروبية الموحدة.¹

فعملية انسحاب اليونانية من اليورو نستنتج عنه مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما فالنسبة للدول التي ستخرج فان عليها إن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو والعودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق بالاتحاد النقدي ومن المؤكد إن ذلك الأمر سيكون مسألة صعبة، وان كانت غير مستحيلة خصوصا إننا نعيش في عصر النقود القانونية حيث يمكن للدولة إن تفرض قوة الإرادة لعملتها المحلية بالقانون الذي يمكن إن يلزم المتعاملين بان تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة سواء في القطاع العام أو الخاص الأمر الذي يسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني، وكذلك تحويل المودعات البنكية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو والسائد وقت إدخال العملة الجديدة، كما سيقوم البنك المركزي بطبع عملة جديدة وتحديد معدل فائدة لها ولكن من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستكون لاحقا بين العملات الجديدة واليورو وباقي عملات العالم ستكون أقل وهو ما يعين خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول وهو إجراء سيكون مساعدا لهذه المضطربة في منطقة اليورو كما هناك توقع بتراجع معدل النمو في حال الانسحاب فحسب إحدى الدراسات سوق بتراجع الناتج المحلي لليونان 7.5% كما كان متوقفا له في سنة 2011 ويضاف إلى ذلك إمكانية اضطراب العلاقات السياسية مع باقي منطقة اليورو مما يجعل احتمال الطرد نهائيا من الاتحاد الأوروبي ممكنا². وترى تحليلات لمراكز اقتصادية ومصارف ألمانية إن خروج اليونان من منطقة اليورو و سيقود إلى سلسلة تداعيات وخيمة تتوالى بشكل يشبه تساقط أحجار لعبة الدومينو الشهيرة.

¹التقرير الاقتصادي. "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية" مركز البحوث والدراسات الرياض، العدد 19، حانفي 2012 ص 24

²بوخاري لحلو عايب وليد. مستقبل الاتحاد الأوروبي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون. ص 17

أولى هذه النتائج إصابة جزء كبير من الدولة بالشكل وانقطاع صلة البلاد لفترة طويلة بالأسواق المالية العالمية وعجز حكومة شيئاً بعد الإفلاس عن نيل قروض من الخارج ونتيجة لذلك لن تتمكن الخزينة اليونانية من الوفاء بالالتزامات الداخلية وسداد الرواتب ومعاشات التقاعد

ومن جهة أخرى سيلحق الإفلاس كوارث بالبنوك التي اشترت سندات ديون حكومية بقيمة 50مليار يورو أي 68 مليار دولار، وبمجرد خروج أثينا من اليورو سيصبح هذه السندات معدومة القيمة فتعجز البنوك عن تمويل نفسها وتغدو عرضه للانهيار، وسيدفع الخوف على الأرصد والمخدرات عملاء البنوك اليونانية للهجوم عليها لاستنزاد ودائعهم لديها ومن شأن انهيار البنوك أن يولد "موجات ارتدادية" مدمرة للاقتصاد

اليوناني بعجز الدولة عن الحصول على قروض فلا تستثمر في مجالات ضرورية وملحة وتضطر لتسريح أعداد ضخمة من العمال.¹

وذكرت صحيفة الإنباء (24 نوفمبر 2011) إن احتمال خروج اليونان من اليورو لم يعد من المواضيع المحرمة فقد أعلن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في ختام اجتماع أزمة في مدينة "كان" (جنوب شرق فرنسا) بين قادة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بحضور رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابانديرو" ان الاستغناء في اليونان سيكون في الحقيقة حول موضوع البقاء في منطقة اليورو، وأضاف ساركوزي أمام الصحافيين بحضور المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" هل تريد اليونان البقاء في اليورو أولاً. وقال نحن نأمل ذلك لكن على الشعب اليوناني أن يدلي برأي حول هذه المسألة في حال تم تنظيم استفتاء وبدا الأوروبيون شبه متقلين على احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو. وصرح وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي "جان ليونن" ريان الاتحاد الأوروبي يمكنه

الاستفتاء عن اليونان واليورو "بإمكانه الاستمرار من دونها وذلك غداة تحذير وجهته باريس وبرلين وأثينا. وحث البلدان اللذان يتمتعان بالنقود الأكبر داخل منطقة اليورو. اليونان على أن تقرر في الاستفتاء المثير للجدل المقرر في غضون شهر ما إذا كانت تريد التخلي عن العملة الموحدة. إلا أن هذه المشاريع انهارت اثر قرار اثينا المفاجئ تنظيم انتهاء ينطوي على مخاطر كبيرة حول خطة الإنقاذ الأوروبية.²

¹ خالد شمت، مناقشة مغادرة اثينا لم تعد محظورة أوروبا متوفرة على الموقع الإلكتروني. <http://www.aljerzera.met/ereports/pagers>

2016/02/08 849071 lec449_af_a47e

² الخروج من منطقة اليورو سيناريو محفوف بالمخاطر بالنسبة لليونان. جريدة الانباء الكويتية. الجمعة 4 نوفمبر الكويت 2004 ص 26

• تداعيات انسحاب اليونان من منطقة اليورو والعودة إلى الدراخما

بالنسبة لليونان :

إن عودة اليونان لعملتها القيمة الدراخما نتيجة واضحة ستتلو خروجها من منطقة اليورو مما يعني العودة إلى العملة منعدمة القيمة عالمياً. ويقدر مصرف "دويتشه بنك" الألماني وصول سعر اليورو والواحد بعد خروج أثينا من منطقة العملة الأوروبية الموحدة 340.75 دراخما. تراجع قيمة العملة اليونانية بالنسبة لليورو سيكون له وقع الكارثة على اقتصاد هذا البلد لأنه سيترتب على الدولة والشركات والأسر اليونانية تسديد ديونها المحررة باليورو بعملة متدنية القيمة.

ومن آثار السلبية عند إرجاع الدراخما انهيار القدرة الشرائية ودخول لاقتصاد انكماش جديد وارتفاع معدلات الفائدة مجدداً في سوق الديون

كما إن التضخم سيرتفع جداً نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما سيترتب عن هذا بالنسبة للأسر اليونانية تسديد ديونها المحررة باليورو وبعمة متدنية القيمة.

ومن الآثار السلبية عند إرجاع الدراخما انهيار القدرة الشرائية ودخول الاقتصاد في انكماش جديد وارتفاع معدل الفائدة مجدداً في سوق الديون.

كما أن التضخم سيرتفع جداً نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما يتسبب عن هذا للأسر التي تواجه أوضاعاً صعبة نتيجة التدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية منذ 6 سنوات.

كما إن خروج اليونان من منطقة اليورو وتخليها عن اليورو سيكون وضعاً سيئاً أكثر من خطط النقشف التي فرضت على هذا البلد فهناك لا عواقب آخر لهذا القرار هو ان المصارف اليونانية التي تعاني من الأزمة ستسجل في حال خروج اليورو خسائر كبيرة ستتم على الأرجح تأمينها إذا ستعجز عن تسديد الحصص المشتريّة من الدين اليوناني. ولكن إعادة الدراخما بفوائد على المواطن العادي نتيجة لرخص أسعار المنتجات الوطنية وأسعار الصادرات، وتتوقع مؤسسات سياحية ألمانية إسهام عودة اليونان الدراخما بحدوث طفرة سياحية غير مسبوقة لهذا البلد وتحوله إلى ارض مقصد للرحلات السياحية العالمية.¹

بالنسبة لمنطقة اليورو سيدفع دول أخرى مثقلة بالديون إلى الخروج أيضاً ما سيكون نذير بتفكك اتحاد دام 12 سنة. تتوقع دراسات ألمانية ان تواجه إيطاليا وإسبانيا مصاعب ومشكلات إضافية عقب خروج اليونان. نظراً لعجز روما ومدريد المرتقب عن الحصول على قروض جديدة من الأسواق المالية العالمية إلا بفوائد كبيرة ومركبة .

¹برهوم أسماء، برهوم هاجر، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني، حول واقع التكتلات الاقتصادية، زمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012 ص ص 7-8

تعتبر ألمانيا من أكبر المتضرر في حال ترك أثينا منطقة اليورو حيث ستفقد خزيرتها 13.3 مليار يورو (18 مليار دولار) أقرضتها لأثينا من خلال البنك الحكومي الألماني لإعادة العمار بالإضافة إلى خسارة البنك الأوروبي لما اشترت من سندات يونانية وتراجع مصادقية منطقة اليورو.¹

¹خالد شمت. مرجع سابق. شوهذ يوم 20/02/2016

المطلب الثاني: إعادة هيكلة الديون السيادية

هذا الحل يحمل آثار بالغة على مستقبل منطقة اليورو، حيث سيؤدي إلى خلل بالأسواق، واضطراب هائل في النظام المصرفي الأوروبي ومن الأهمية بمكان التأكيد على إن الاستقرار البنوك والمصارف الأوروبية يعتمد بصورة كبيرة على الطريقة التي سيتم إتباعها في التعامل مع الدين السيادي وعملية إعادة الهيكلة ستؤثر على السوق المصرفي الأوروبي كما قد تلاقي الدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها مصاعب نشر الاقتراض من الدول الأخرى، لأن الدولة الدائنة تتمتع غالبا عن الإقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها مما سيترتب عليه اثر بالغ الخطورة عليه في المستقبل.¹

و في مقالة أوردها موقع "VOX" للتواصل الاجتماعي كتبها رئيس الوزراء اليوناني الجديد "لوكس بابا موس" في 26 أكتوبر 2011 حول مشكلة الدين اليوناني سوف نوجزها في أهم المقطعات التي جاءت في هذه المقالة:²

مع تصاعد حده أزمة الديون اليونانية ازدادت الدعوات لإعادة هيكلة الديون العامة لليونان تبعا لذلك ودافع البعض عن إعادة هيكلة الديون من أجل تخفيف عبء الدين اليوناني وضمان استدامة موارده المالية العامة وتحسين أفاق نمو الاقتصاد على المدى الطويل، بإضافة إلى ذلك قيل إن هيكلة الديون التي أدت إن تقلل من مخاطر المعنوية التي نشأت عندما تلقت البلدان التي انتهجت سياسات مالية غير مسؤولة سابقا الدعم المالي الرسمي.

هذه الأدلة والبراهين ممكن إن تكون صحيحة ولكنها غير مكتملة فهي لاتأخذ بعين الاعتبار التكاليف الباهظة والمخاطر المرتبطة بعملية إعادة الهيكلة ويكشف لنا تحليل أكثر شمولاً إن صافي المكاسب المالية المتوقعة خدمته سيكون أقل بكثير عمقا كان يعتمد في كثير من الأحيان في الوقت الذي يتوقع أن تكون فيه الآثار السلبية والمخاطر المحتملة كبيرة وذات تداعيات ابعدهمى و أكثر عمقا على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي .

يعتمد صافي الفوائد المالية من إعادة هيكلة الديون السيادية من قبل دولة في منطقة اليورو التي تؤدي إلى تكبد حاملي السندات خسائر أساساً على عاملين العامل الأول هو توزيع الديون على الدائنين ومدى قدرتهم على تحمل هذه الخسائر دون الحاجة إلى دعم الحكومة إما العامل الثاني هو القيود المفروضة على التمويل والعلاقات المالية المتشابكة الناجمة عن وحدة النقد الأوروبية والترابط بين الأسواق المالية.

¹التقرير الاقتصادي، مرجع سابق ص 24

²لوكاس باباديموس، عقبات إعادة هيكلة الديون السيادية عن جريدة الشرق الأوسط على الموقع التالي : شوهه يوم 2016/02/24
bisuer=124040 article =6499550http://avesat.com/learder-asp/sesition =3

وتشير هيكله حاملي للسندات للديون اليونانية ضمنا إلى إن صافي الفوائد الناجمة عن إعادة الهيكلة اقل كثيرا من المقترح حاليا والمتوقع في القادم في نهاية يوليو 2011 كانت القيمة الاسمية لديون الحكومة اليونانية 366 مليار يورو ويمتلك اليونانيون وأكثر هم من المصارف وشركات التأمين والمعاشات نحو 104 مليار يورو من الديون، أي نحو 30% من إجمالي الدين. ويتخذ أكثر من تلك الدين شكل السندات ولأوراق المالية قصيرة الأجل.

من الضروري إن يحول الدعم المالي الحكومي دون حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للديون اليونانية التي تملكها هذه المؤسسات والتي تكافئ سعرها قيمتها الاسمية لسعر السوق. من أجل إعادة رسملة المصارف ودعم وضع أموال المعاشات والمؤسسات الأخرى. ومن المحتمل أن تحتاج الأسواق إلى دعم الوضع المالي للمصارف اليونانية من خلال ضخ مبالغ أكبر من مقدار القيمة الاسمية للديون السيادية خاصة في حلة تخفيض القيمة الدفترية لأصول المصارف كبيرا. قد تؤدي إعادة رسملة المصارف من قبل الصندوق الاستقرار المالي الأوروبي التي تم تأميمها مؤقتا. مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الاسمية لأصول صناديق المعاشات التي تمتلك حصة كبيرة في المصارف لكن بتعيين على الحكومة اليونانية تقديم دعم كبير لصناديق المعاشات التي شهدت بالفعل انخفاض حاد للقيمة السوقية لأصولها التي تتضمن أسهم وعقارات على مدى السنوات السابقة.

وبالتالي ستكون هناك تأثير كبيرا على النشاط الاقتصادي وعائدات الضرائب بسبب الخسائر التي تكبدها الديون الحكومية (القطاع المنزلي والشركات غير المالية) لذا من المرجح إن يكون صافي الفوائد المالية للدولة اليونانية من إعادة هيكلة ديونها المملوكة لليونانية وما يرتبط به من خفض صافي الديون ضئيلا للغاية حتى دون الوضع في الاعتبار التأثيرات المباشرة على الأموال اليونانية العامة جراء إعادة هيكلة الديون على السيولة النقدية في المصارف وشروط الائتمان والنشاط الاقتصادي. وتمتلك هيئات رسمية نصيبا كبيرا من الديون الضخمة حيث بلغت حصة حكومات دول منطقة اليورو صندوق النقد الولي والصرف المركزي الأوروبي ومؤسسات مالية أخرى في نهاية عام 2011 من شهر يوليو تقريبا 148 مليار من الديون اليونانية أي نحو ثلث الديون اليونانية السيادية ولا يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة الديون إلى خسارة تلك المؤسسات لحصتها بأسباب مؤسسة سياسة قانونية ولا يمكن تصور إن تقدم اليونان كل ما في وسعها وتختلف عن سداد الديون المستحقة لتلك الجهات الرسمية. فذلك من شأنه إن يكيد دافعي الضرائب في الدول الأوروبية الأخرى التي ساندها خلال أزمته المالية كبيرة. كذلك لن يتوافق مثل هذا الفعل مع المعاهدة التي تمتع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من إنقاذ دول أخرى من خلال تحمل التزاماتها المالية من الديون وتقدم دول منطقة اليورو الدعم المالي لليونان وكذلك إيرلندا البرتغال من خلال قروض وضمانات لا "تحويلات مالية" شريطة إن يتم تسديد هذه القروض بالكامل.

كذلك يمكننا القول انه ينبغي إن لا ينتج عن إعادة هيكلة الديون اليونانية من قبل دولة في منطقة اليورو أي خسائر من حصة هذه الدولة في الديون التي اشتراها المصرف المركزي الأوروبي بهدف تحسين آلية السوق وتسهيل وتطبيق السياسة النقدية في دول اليورو وحماية الاستقرار المالي وينبغي إن يتم حماية المصرف الأوروبي من أية خسائر محتملة في حصته من الديون اليونانية جراء إعادة هيكلة الديون لأسباب تتعلق بالمبادئ ولما سينجم عن ذلك من آثار في النهاية على الوضع المالي لدول منطقة اليورو الأخرى.

سيتم بتحقيق صافي الفوائد من خلال إعادة هيكلة 144 مليار يورو أي نحو 40% من إجمالي حجم الديون وتكاليف الخدمات باستثناء القروض والسندات والأوراق المالية قصيرة الأجل. سيبلغ حصة المستثمرين الأجانب من الديون اليونانية الاسمية لهذا الجزء من الديون بنسبة 50% خفض إجمالي حجم الديون بمقدار 68 مليار أو نسبة 19%.

وفي هذه الظروف الحالية تعزى أكبر مخاطر إعادة هيكلة الديون السيادية لأية دولة من دول منطقة اليورو إلى الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي لدول منطقة اليورو وككل نتيجة ازدياد احتمال انتشار العدوى المالية والتأثير الكبير لأسواق الديون السيادية على المصارف دول منطقة اليورو وتشير الأحداث التي شهدها العالم خلال العقد بين الماضيين. خاصة منذ جويلية 2011. إلى جسامه خطر لانتشار العدوى المالية والآثار واسعة النطاق على المصارف دول منطقة اليورو لتي زعم البعض أنها ستكون محدودة ويمكن احتوائها فقد بات التأثير هذا الأمر على ميزانيات المصارف الأوروبية وكذلك وضوحا وسيكون حجم العدوى المالية وأثارها على القطاع المصرفي في منطقة اليورو والشروط الائتمان والنشاط الاقتصادي أكبر من ان يتم استنتاجه من خسائر المؤسسات المالية لحصتها فالديون السيادية للدولة ما. وما يزيد من احتمال انتشار العدوى المالية وتأثيرها هو ردود الفعل السلبية بين أسواق الديون السيادية والقطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي وكذلك التأثير السلبي على الثقة وتتضمن الزيادة الحادة الحالية في عائدات السندات الديون السيادية وتوقعات السوق التي من المرجح ان تصاحب التخلف عن سداد الديون السيادية في منطقة اليورو رسالتين تحذيريتين :

-الأولى: هي ضرورة عدم تبني خيار عملية إعادة الهيكلة الصعبة والتخلف عن السداد.

-والثانية: الحاجة الماسة إلى معالجة الخطر المتناهي المتعلق بالنظام على الاستقرار المالي لمنطقة اليورو الناجم عن اضطرابات أسواق الديون السيادية الطريقة شاملة وجديرة بالثقة.

المطلب الثالث: أتباع سياسة التقشف والمساعدات المالية

فهنا يتناول فكرة اتخاذ الدول محل الأزمة لإجراءات التقشفية وخاصة بعد حصولها على الدعم من صندوق النقد الدولي، وسيطلب ذلك منها اتخاذ إجراءات هامة وضرورية تتمثل في زيادة حجم الضرائب وخفض الإنفاق العام مع ضرورة توخي الحذر لها سيتبع تلك الإجراءات من آثار انكماشه على مستويات الطلب الكلي، فضلا عن ضرورة التعامل بحذر منع تعقد الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول في ظل الأزمة.

وتعتبر الخوصصة من أهم السياسات الواجب اتحادها خاصة بالنسبة لاعتبارات الحصول على القيمة الحقيقية لهذه الأصول التي يمكن بفعل ضغوط الدين السيادي.¹ وانتهى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بعد سلسلة طويلة من المفاوضات من إقرار حزمة الإنقاذ لليونان والتي تقدر بحوالي 145 مليار دولار على مدى 3 سنوات بمعدل فائدة 5% منها 45 مليار يورو تدفع عام 2010 قبل حلول 20 ماي 2010 وهو موعد استحقاق ديون اليونان لهذا العام والباقي في السنتين القادمتين لتجنب التعثر المحتمل لليونان في خدمة ديونها والتي صنفها "ستندر انديوز" على أنها سندات خردة.

حزمة الإنقاذ المقترحة كانت مربوطة ببرنامج قاس ببرنامج جدا قاس للتقشف الاقتصادي سوف تطبقه اليونان كشرط لحصولها على المساعدات اللازمة لإنقاذها على أمل أن يؤدي ذلك إلى وقف انتشار عدوى الذعر المالي إلى الدول الأوروبية الأخرى المضطربة ماليا وان كانت الشواهد تشير إلى أن برنامج الإنقاذ لن يوقف احتمال انتشار عدوى الاضطراب المالي إلى الدول الأخرى ليس بسبب ارتفاع حجم ديون هذه الدول ولكن بسبب اضطراب أوضاعها الاقتصادية التي قد لا تمكن الدول من وقف تراكم ديونها ناهيك عن خدمة هذه الديون الحزمة المالية المقترحة ربما لا تكون كافية لطمأنة الأسواق حول احتمالات استقرار أوضاع اليونان والدول الأوروبية الأخرى المضطربة ماليا.

حزمة التقشف القاسية ستتم مراقبتها عن كثب من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لضمان عدم انحراف التطبيق عن المستهدفات المتوقعة للإنفاق حيث سيقوم الصندوق بزيادة اليونان بصندوق دورية لمراقبة التزام الحكومة بتنفيذ الحزمة وعدم الانحراف في تطبيقاتها.

من بين إجراءات عديدة شملت حزمة التقشف رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 23% وتخفيف الأجور موظفي الخدمة حزمة المدنية والحد من الحوافر التي تدفع أعضاء البرلمان وتجميد المعاشات فضلا عن

¹التقرير الاقتصادي. المرجع السابق. ص 23

التضييق على حالات التقاعد المبكر للموظفين ورفع الضرائب على الوقود والدخان والمشروبات الكحولية ب 10% والتخفيف من القواعد التي تسمح بالاستغناء عن جزء من العاملين في القطاع العام.¹

وقد وضع اضطراب عام في البلاد استجابة لدعوات النقابات المهنية العامة والخاصة وذلك احتجاجات على خطة التقشف التي تطالب بها الجهتان الدائتان الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لمطالبة الحكومة باتخاذ قرارات لمكافحة البطالة وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لليونانيين.²

وأكدت السيدة "كريستين لاغالرد" المدير العام لصندوق لازل ملتزما بدعم اليونان ولكنها أشارت إلى عدم تلقي أي طلب جديد يدعمه الصندوق وأضافت "الصندوق النقد الدولي في اجتماع لقادة بلد إن منطقة اليورو في 27 جويلية 2011، إن الصندوق ليزال ملتزما بدعم اليونان ولكنها أشارت إلى عدم تلقي أي طلب جديد من الآن للاتفاق على برنامج اقتصادي جديد يدعمه الصندوق، وأضافت " إن الصندوق عازم بالتأكيد على المشاركة النشطة في هذا البرنامج في الفترة المقبلة، من أجل استعادة النمو وضمان عودة اليونان إلى السوق وتحقيق تقدم كبير في الوصول بديونها إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله".

وقد اتفق وزراء مالية مجموعة مالية اليورو في ديسمبر 2012 على حزمة إجراءات لإعادة الاقتصاد اليوناني إلى المسار الصحيح تشمل تخفيض سعر الفائدة على القروض، وتمديد فترة سداد القروض بمقدار 15 عاما، وبرنامجا لإعادة شراء الديون ويذكر أن خفض فائدة على القروض الاتقاد من مجموعة اليورو لليونان سيؤدي إلى توفير 44 مليار دولار (57 مليار دولار) في حيث أن إلغاء الرسوم المستحقة على التزامات أثينا يوفر لها 600 مليون يورو (779 مليون دولار).

كما يتوقع الدائنون الدوليون وصول معدل الدين العام لليونان إلى 175 من إجمالي الناتج المحلي عام 2016 قبل إن ينخفض إلى 124 عام 2020 ثم إلى أقل من 110 عام 2022 بحسب "كلاوس ريغلينغ" رئيس إلية الاستقرار المالي الأوروبي وهي الصندوق الذي يقدم أموال الاتقاد للدول الأوروبية الضعيفة.

وقال رئيس مجموعة اليورو "جان كلود وينكر" إن الوزراء مالية دول منطقة اليورو وقعوا على تقديم مساعدات انقاد ليونان على عدة دفعات اعتبارا من ديسمبر 2012 وتبلغ قيمة مساعدات اليونان 43.7 مليار يورو (56.8 مليار دولار) ستقدم على أربعة دفعات اعتبار من ديسمبر إلى مارس 2012.

¹محمد إبراهيم بعد حزمة انقاد اليونان هل تنظم باقي الدول المضطربة ماليا اي الطابور على الموقع التالي:

<http://alphaetr-argam-com/article/deti/14332> /شاهد يوم 2016/03/03

²اضطراب عام ومظاهرات في اليونان على خطة التقشف على الموقع التالي:

<http://arlic-euoneur.com/2013/02/20/amothor> auseririty strile paralysees-greece

شاهد يوم 2016/03/06

وأصناف "وينكر" بعد محادثات استمرت أكثر من 12 ساعة في بروكسل إن الاتفاق لا يتعلق بالمال فحسب انه الوعد مستقبل أفضل لشعب اليونان ولمنطقة اليورو بأكملها "قال رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" إن الاتفاق سيخفف حده القلق وسيدعم الثقة في أوروبا وفي اليونان.¹ إن المشكلة الأساسية مع حزمة التقشف هي انه على الرغم من أنها قد تساعد على تخفيف العجز المالي فإنها سوف تسبب في تراجع في معدلات النمو الاقتصادي اليوناني فترة زمنية تتحسر خلالها معدلات النمو وترتفع معدلات البطالة ومن ثم يدخل الاقتصاد اليوناني في حالة كساد وهو الأمل الذي قد يمدد بالفعل قدرة اليونان على التغلب على مشكلة ديونها السيادية الجادة يؤدي إلى تعميق مشكلة الدين العام وليس حلها.

والآن هل ستساعد حزمة انقاذ اليونان على تهدئة القلق لدى الأسواق المالية الدولية على الأقل بشكل مرحلي عن مشكلة الديون السيادية الأوروبية وهل سيؤدي إلى تحويل أنظار المستثمرين بصورة اكبر على مجموعة الدول الأخرى المضطربة ماليا في اوروربا هذا ما تكتشفه لنا الأيام القادمة.²

¹اتفاق أوروبي لحل أزمة اليونان : على الموقع الالكتروني

² http :www.aljezera.net/ebusiness/pages/4a298c 07-9972-4f3a-979

شاهد يوم 2016/03/01

خلاصة الفصل الثالث

تواجه اليونان ثلاثة سيناريوهات أساسية وتقترب ثلاثة حلول في ظل هذه الأزمة، يتمثل الحل الأول في خروج يونان من منطقة اليورو ووفقا لاتفاقية ماستريخت يصعب تنفيذ هذه الفكرة لان التأثيرات السلبية ستكون كبيرة جدا سواء على اليونان أو منطقة اليورو وقد تصل إلى انهيار العملة الموحدة. الحل الثاني متمثل في إعادة هيكلة الديون لسيادية والتي سيكون لها اثار بالغة على مستقبل منطقة اليورو حيث سيؤدي إلى خلل في الأسواق واضطراب هائل في النظام المصرفي الأوروبي إما الحل الثالث فهو ينص على إتباع سياسات التقشف والمساعدات المالية من طرف صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والذي سيتطلب فرص سياسات تقشفية قاسية على اليونان مقابل الحصول على الدعم من طرف صندوق النقد الدولي إلا ان تداعياته ستكون اقل ضررا من الحلول السابقة .

الخاتمة العامة

لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تسديد دينها العام بشكل يؤدي بلا مفر إلى خفض جديد في التدفقات النقدية ولهذا تشير التنبؤات إلى توقع انخفاض كبير في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية وترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي واضطرابات الأسواق المالية مما يتوقع أن يقود في النهاية إلى وصول الاقتصاد العالمي لحالة من الركود ما لم تتمكن الدول الأوروبية وخاصة دول منطقة اليورو من توافق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الإنفاق المحلي فينبغي على هذه الدول تقوية القطاع المصرفي لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية والتوصل إلى توازن بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها الهيكلية وبين الدعم الخارجي.

في ختام مذكرتنا نخلص إلى النتائج التالية:

- **النتيجة الأولى:** بالفعل ساهمت الممارسات الغير شفافه في انفجار أزمة الدين السيادي بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية وهو ما يشير للفرضية الأولى.
- **النتيجة الثانية:** تعرضت اليونان لعدة أزمات مالية سابقة ولم تكن المرة الأولى التي تعجز فيها عن الإيفاء بمستحقات ديونها وقد تكون هذه الأسباب التي أدت لعجزها عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا إلا أن السبب الرئيسي والمشارك في كل الأزمات التي مرت بها اليونان يتمثل في الإنفاق الحكومي العالمي والذي يفوق بكثير مستوى الدخل وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.
- **النتيجة الثالثة:** تواجه اليونان ثلاثة حلول أساسية في ظل هذه الأزمة يتمثل الحل الأول في خروج اليونان من منطقة اليورو ولكن يصعب تنفيذ هذه الفكرة لان التأثيرات السلبية ستكون كبيرة جدا سواء على اليونان أو على منطقة اليورو قد تصل إلى انهيا العملة الأوروبية الموحدة. والحل الثاني المتمثل في إعادة هيكلة الديون اليونانية الذي سيؤدي إلى أخطار بالغة على مستقبل منطقة اليورو حيث سيؤدي إلى خلل في الأسواق واضطراب هائل في المصير الأوروبي. أما الحل الثالث فهو ينص على إتباع سياسات النقشف والمساعدات المالية من طرف صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والذي سيتطلب فرضه سياسات نقشفية قاسية على اليونان مقابل الحصول على الدعم من طرف صندوق النقد الدولي إلا أن تداعياته ستكون اقل ضررا من السيناريوهات السابقة وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.
- **النتيجة الرابعة:** لقد ساعدت دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي الأوروبي في التخفيف من حدة الأزمة اليونانية من خلال الدعم المالي الذي قدمته كل منهما على الرغم من أن ميثاق الاتحاد الأوروبي ينص على مبدأ التدخل وعدم إمكانية مساندة وانقاد الدول الأعضاء في حال حدوث أزمات مالية. إلا أن هذه المساعدات المالية تنص على سياسات نقشفية قاسية على اليونان والتي قد تؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي وتسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد التطورات الاقتصادية الدولية، 2012
- 2- التقرير الاقتصادي. "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية" مركز البحوث والدراسات الرياض، العدد 19 جانفي 2012
- 3-
- 4- السيد متولي عبد القادر. الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير. دار الفكر. عمان. 2010.
- 5- بوخاري لحو عايب وليد. مستقبل الاتحاد الأوروبي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون.
- 6- بوصيح صالح رخيمة. التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية. "مذكرة ماجيستر" غير منشورة تخصص اقتصاد دولي. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2011/2010
- 7- رمزي محمود. الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2012
- 8- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: العولمة المالية وإمكانيات التحكم (حدوث الأزمات المالية) دار الفكر الجامعي - مصر
- 9- عبد المطلب عبد المجيد. الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية. الدار الجامعية الإسكندرية 2009.
- 10- عرفات تقي الحسين التمويل الدولي دار مجدولي النشر عمان 1999
- 11- محمود جاد الله . إدارة الأزمات. دار أسامة للنشر و التوزيع . عمان 2010

المجلات:

- 1- أحمد غنيم الأزمات المصرفية و المالية (الأسباب ، النتائج، العلاج) دون ذكر بلد و سنة النشر
إيثار عبد الهادي. إستراتيجية إدارة الأزمات ، تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم
الاقتصادية الإدارية كلية الإدارة و الاقتصاد .قسم الإدارة الصناعية . جامعة بغداد . المجلد 17 العدد
64 كانون الأول 2011
- 2- عبد المجيد قدي - الأزمة وتداعياتها العالمية. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد السادس
والأربعون - ربيع 2009 - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة.
- 3- عرفان الحسين الاقتصاد السياسي لازمة أسواق المال الدولية. مجلة المال والصناعة الصادرة عن
بنك الكويت الصناعي العدد 25-2007

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- ابرهوم أسماء .برهوم هاجر. أزمة اليونان.الملتقى الدولي الثاني.حول واقع التكتلات
الاقتصادية. زمن الازمات. معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.المركز الجامعي
بالوادي.يومي 26 و 27 فيفري 2012
- 2- الخروج من منطقة اليوروسيناريو محفوف بالمخاطر بالنسبة لليونان .جريدة الانباء الكويتية
الجمعة 4 نوفمبر الكويت 2004
- 3- بريش عبد القادر . طرشي محمد ، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية . أزمة الرهن
العقاري. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المصرفية ، معهد العلوم
الاقتصادية و علوم التسيير . المركز الجامعي بخميس مليانة يومي 5 و6 ماي 2009
- 4- رحمانى موسى، بوصيع رحمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي -قراءة في
خطط وحلول الأزمة-الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات معهد
العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية.المركز الجامعي بالوادي.يومي 26-27فيفري 2012
- 5- زايدي عبد السلام .مقران يزيد. الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية .
الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المصرفية . معهد العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير . المركز الجامعي بخميس مليانة 5 و6 ماي 2009

- 6- محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان - زيتون أبي سمراء، لبنان، يومي 14-13 مارس 2004
- 7- مداخلة حول الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات زمن الأزمات ة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012
- 8- موساوي عمر، عدنان محريق- أزمة منطقة اليورو اثارها على الاقتصاد الجزائري الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية ونم الأزمات المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27- فيفري 2012
- 9- عبد الكريم عبيدات، على بوعمامة. مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المركز الجامعي بالوادي. الجزائر يومي 26.27. فيفري
- 10- علي فلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، تداعياتها و سبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء الخاصة. عمان. يومي 10-11 نوفمبر 2009

مصادر اجنبية:

- 1- Beitone Alain et autres. Dictionnaire des sciences économiques Armand colin – paris –2007 edition pp 125–126
- 2- CLEUD Gailled.les communautés européenne.les organisations et l'»émergence l'un modèle ordre international. Tome2 éditeur SNED ALGER 1981PP7.8 ,Centre for Economic Policy Research, Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis, Paper prepared fo, Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13–14,2011,p 5
- 3- Dadush.u.paradigin Ist « theuro in grisi » carnegie endowment for International peace wasshingation 2010 p.p 45
- 4- E.Bartholon grises financières un parorans des explication i rêvée problèmes économique N 2595 : 16 décembre 1998.P1.
- 5- Robert Boyer Mario dehove dominique plihon les crises fianciéves Ed la documentation francais paris 2004 P.P–26–27.
- 6- Rebot spécial un bradstreet limited.the Euro Delet Grisi.on yera on.decide writ comfintence.july2011.
- 7- Scenario team euro zone 2020,future Scenariofor the euro zone :15 persepectives on the euro crisis ;friedish–ebert stiftung,march 2013,p5–9.sur le site :library.fes.de.de/pdf–fieles :id/ipa/09723.pdf
- 8- Sylvie Courreges : gestions de la banques : du dagusitic a strategie 4 eme edition paris 2005

المواقع الإلكترونية:

1. اتفاق أوروبي لحل أزمة لليونان: على الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/ebusiness/pages/4a298c07-9972-4f3a-979://:http
• حيان سلمان جريدة الثورة يومية سياسة الصادرة يوم 08/08/2011 على الموقع الإلكتروني:
[file http://hwra.alwehda.gor.sp/kuttb.a.asp](http://hwra.alwehda.gor.sp/kuttb.a.asp)
Name:30437289120110807225903
2016/01/28: اوهد يوم
2. خالد شمت. مناقشة مغادرة اثنيا لم تعد محظورة أوروبا متوفرة على الموقع الإلكتروني.
<http://www.aljazeera.net/ereports/pagers>
3. لوкас باباديموس. عقبات إعادة هيكلة الديون السياسية اليونانية عن جريدة الشرق الأوسط على
الموقع التالي: <http://avesat.com/learder-asp/sesition> =3
bisuer=124040 <http://avesat.com/learder-asp/sesition> =3
article =6499550
4. محمد إبراهيم السقاء, الديون السيادية "قنبلة موقوتة" تهدد الاقتصاد العالمي مقال على الموقع
الإلكتروني.
http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article
&id=7273:-l-&catid=232:economy-dev&Itemid=315r
5. محمد إبراهيم بعد حزمة انقراض اليونان هل تنظم باقي الدول المضطربة ماليا اي الطابور على
الموقع التالي: <http://arlic-euoneur.com/2013/02/20/another>
auseririty strile <http://arlic-euoneur.com/2013/02/20/another>
paralyses-greece
6. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A
7. <http://www.borsat.Com./VB/t153805.html>http://www.alept.com/2011/03/04/article_511039
8. <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp> pid=1&la=1
9. http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=176&source=6
&link=39